الفصل الأول

زيت البترول والشركات الكبرى

(١) مقدمة جغرافية

أصل البترول ومناطقه ومشتقاته:

زيت البترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض ، وتتكون كلمة بترول Petroleum فى الأصل من كلمتين لاتينيتين هما Petra أى الصخر ، Oleum ومعناه الزيت ، فكأن هذه المادة ذات الشأن الخطر فى السلم والحرب ، عبارة عن زيت يستنبط من الصخر ، ويذهب الثقات والخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد من عنصرين وهما الأيدروجين والكربون ، وتتفاوت الحالة التى يوجد عليها ، فيكون إما صلباً أو سائلا أو على هيئة الغاز . ولا يتفق العلماء كذلك بصدد نشأته ، ففريق يراه ناجماً من تحلل النبات أو الحيوان ، بينما تعتقد جماعة أخرى أنه وليد عمليات من التفاعل الكيميائى بين ما ينطوى عليه جوف القشرة الأرضية من الماء وكربورات الماء . وقد كشف العلماء عن زيت البترول فى الصخور الطباقية ، غير أن الغالب توافره بين طيات الصخور التى ترجع إلى الزمن الرابع الجيولوجى ، وكذلك كل من الزمن الأول والثانى . ومما تجدر الإشارة إليه أيضا غلبة وجود هذه المادة على مقربة من الصخور أو الطبقات التى يتوافر فيها معدن الفحم الحجرى . ولكن هناك فارقا ملموسا بين توزيع كل من الفحم والبترول على سطح القشرة الأرضية ، ذلك أن الثانى يكاد يكون متركزاً فى مناطق أربع محدودة وهى :

(١) القارة الأمريكية فى شمال وجنوب وشرق بحر الأنتيل ، بين كنساس وبيرو ، وهذه أغنى المناطق جميعا ، وأهم الجهات المنتجة للبترول هى الولايات المتحدة

وفنزويلا والمكسيك وبيرو والأرجنتين . ويبلغ إنتاج هذه المنطقة أربعة أخماس الإنتاج العالمى كله تقريبا .

(٢) وتليها فى الأهمية آسيا الغربية وبلاد العرب وإقليم القوقاز ، وهذه تنتج نحو ١٥٪ من الإنتاج العالمى

(٣) المنطقة الواقعة فى جنوب شرقى آسيا .

(٤) إقليم الكربات فى القارة الأوربية .

وليس كشف منابع البترول من الأمور السهلة الميسورة ، بل إنه عملية شاقة كثيرة النفقات . وقد تقوم شركة ما بأبحاث طويلة ثم يتضح لها أن الإنتاج لن يكون مجزيا . وفضلا عن هذا ، لا بد من القيام بدراسات علمية واسعة النطاق ، واستخدام عدد من الأجهزة الدقيقة للغاية ، وإذا ما كشف البترول بدأت عملية خطيرة الشأن وهى نقله إلى مواطن أو معامل التكرير ، وإلى الموانئ التى يتيسر إصداره منها . وقد وجد من الأرخص والأفضل مد الانابيب لهذا الغرض . وإن المشتقات المختلفة التى نحصل عليها من زيت البترول تلقى ضوءاً على أهمية هذا المعدن أو هذه القوة وعلى مدى استعمالاته الكثيرة فى شتى الأغراض العسكرية والاقتصادية والعمرانية .

ونرى إتماما للفائدة أن نورد هنا بيانا بهذه المشتقات وأهميتها فى الحياة العملية (١) .

١ — غازات أيدروكربونية:
- غازات سائلة — لقطع المعادن والطهى
- إثير — للمحركات .
- سناج — للحبر والطلاء .
- البوتاجاز — للوقود .
- نفتالين خفيف

---

(١) محمد سيد نصر : جغرافية المعادن والقوى ص ١٢٥ — ١٢٦ .

٢ — التقطيرات البيضاء: نفتالين، كيروسين، زيوت الإضاءة

٣ — التقطيرات الوسطى: زيت الغاز، زيوت الامتصاص

٤ — التقطيرات الثقيلة: الزيوت الثقيلة، الشمع، زيوت التشحيم

٥ — المخلفات: زيوت التشحيم، جلسرين وشحم، مخلفات زيت الوقود، قار وزيوت الطريق، كوك

(٢) العلم والبترول فى العصر الحديث

بدء استخدام البترول فى الاضاءة :

ظل العالم لا يدرك أهمية البترول وإمكانياته حتى إذا كانت سنة ١٨٤٧ قام يتج الإنجليزى بتجارب أراد منها تقطير الزيت من الفحم فكان النجاح حليفه دون أن يدرك الاهمية العملية المترتبة على هذا الكشف العلمى الجديد .

فى هذا الوقت وفق ألمانى من رجال الصناعة ويدعى ستوفاسر Stohwasser إلى صناعة مصباح جديد للاضاءة يمكن أن يستخدم فيه نوع من الزيت أخف وأكثر سيولة من الانواع المألوفة فى عهده . ما لبث الألمانى أن استحوذ على ثمار

تجارب ينج النظرية وطبقها . وكان هذا انقلابا خطيراً فى صناعة البترول لأول مرة فى التاريخ ، وفتحاً جديداً فى ميدان أثبتت الأيام أهميته ، وبداية العصر البترولى الجديد . أخذ مصباح « البرافين » (كما كان يعرف إذ ذاك) ينتشر على نطاق واسع فى جهات كثيرة من القارة الأوربية ، واشتد الاهتمام باستنباط زيت البترول من المواطن القليلة المعروفة . ولكن الاستغلال الكبير مع بساطة الأساليب والأدوات المستعملة هدد بتحطيم الآمال قبل ازدهارها ، وبقتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تثبت دعائمها . وفى هذا الوقت العصيب جاء الإنقاذ من ناحية الولايات المتحدة التى قدر لها فيما بعد أن تكون على رأس أعظم الدول إنتاجاً للبترول .

استخراج البترول من الآبار :

كان الأمريكيون يعرفون البترول ويستخدمونه فى أغراض شتى كدواء لشفاء الأمراض ، كما استعمل فى بعض الجهات لتشحيم العجلات ، وقد استعان أحد المتصلين بهذه الصناعة بأحد الأساتذة الجامعيين الذى أثبت إمكان استخراج مواد كثيرة بتكرير الزيت . وقام الأستاذ سيلمان بجامعة ييل Yale بإجراء تحليل حصل على الغاز والبارافين وزيت التشحيم منه بعمليات بسيطة قليلة الكلفة وبدون تبديد جانب له أهميته من المادة الأولية .

هكذا ثبت بالطرق العلمية أن فى الإمكان استخدام هذه المادة لأغراض تجارية مجزية ، فأخذ ينتشر بسرعة متزايدة ، وسار التقدم خطوة أخرى حين أقام صمويل كير Samuel Kier أول معمل لتكرير هذا الزيت المعدنى فى مدينة بتسبرج . غير أنه كانت هناك عقبة ، وهى أن المشتغلين بهذه الصناعة الجديدة إنما اقتصروا على استنباط المادة الخام من المنابع الميسورة المنال ، أى الطافية على سطح الارض أو القريبة منه كثيراً ، ومثل هذا الأسلوب لم يكن يبشر بامكانيات واسعة ، ذلك أن المنابع التى من هذا القبيل قليل إنتاجها من جهة ، ومحتوم نفادها السريع من جهة أخرى .

وهنا لعبت الصدفة أو المهارة الإنسانية دوراً حاسما فكانت النتيجة انقلابا بعيد

المدى ، تأثرت به حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد لا يقتضى المبالغة ، وبخاصة اليوم . . . حدث أن استرعى نظر جورج بيسل George Bissell وهو مدرس متقاعد ، ما ينطوى عليه هذا السائل من أهمية كمادة للاضاءة فقرر أن ينزل إلى ميدان هذه الصناعة بنفسه ، ولما كان من المعروف أن البترول يؤتى به من الأرض لهذا نراه يأمل الحصول على نتائج أوفر عن طريق حفر آبار المناطق المعروفة ، وسرعان ما بعث بمن يدعى الكولونيل دريك Edwin Lawrence Drake إلى بلدة تتسفيل Titsville لهذا الغرض ، وبالرغم مما أصاب الأخير من نصب وما أنفق من جهود وما لقيه من زملائه من روح اليأس ، فقد واصل العمل إلى أن نجح أخيرا وتفجر الزيت لأول مرة فى ٢٣ أغسطس بعد عام ١٨٥٩ ، وظلت هذه البئر الأولى تنتج ٤٠٠٠ لتر خلال أسابيع عدة ، ومن حسن الطالع وقوع هذا الكشف الرائع فى الوقت الذى أخذ فيه المصباح الالمانى ينتشر فى الولايات المتحدة . ويعد هذا الكشف الذى وفق إليه دريك البداية الفعلية لصناعة زيت البترول الحديثة ، وقد اعترف له مواطنوه بالفضل ، فأقاموا له تمثالا بالبلدة التى كانت موضع تجاربه وميدان نجاحه .. ولكن ماذا كان مصيره ؟ لقد اضطرته المنافسة القاتلة من جانب الكثيرين إلى الخروج من الميدان ، وأخيراً مات الرجل عام ١٨٨٤ وهو يشكو من الالم والفقر .. وهذا كان الجزاء فى حياته !!

أخذت أعمال التنقيب تنتقل إلى المناطق المجاورة ، وفى أقل من ٢٥ سنة وجدت آبار جديدة فى غرب بنسلفانيا وغربى فرجينيا وكنتوكى وأهيو وغيرها من الولايات ، وأمكن التأكد من وجود البترول فى ولايات كنساس وكاليفورنيا وتكساس وإنديانا وكولورادو وغيرها ، ولكن ظلت بنسلفانيا تشغل المقام الاول .

خطر يهدد صناعة الزيت :

كانت أهمية الزيت حتى ذلك الحين راجعة إلى استخدامه فى أغراض الإضاءة ، ولكن نشأ ما هدد هذا الاستعمال وبالتالى كاد يقضى على الصناعة الناشئة ، ذلك أنه فى عام ١٨٨١ رأى زائرو معرض باريس اختراعا عجيبا هو المصباح الكهربى الذى ابتدعه اديسن ، وأخذ العالم بعد ذلك يقبل على هذا الأسلوب الجيد من أساليب

الإضاءة بسبب ما توافر له من قوة وما امتاز به من نظافة وانتظام لهيب . صار من المتوقع فعلا أن تحل الكهرباء محل زيت البترول ، وإذن يكون الخراب نصيب الشركات المشتغلة بإنتاجه واستغلاله ، ولكن جاءت النجدة حين وفق المهندس الالمانى جوتليب Gottlieb إلى اختراع محرك سهل صالح للاستعمال ، ويدور بقوة البنزين . .

بهذا الاختراع الخطير الشأن ، والذى جاء فاتحة لسلسلة من تجارب يراد من ورائها إدارة العجلات بالقوة الآلية ، نجت صناعة البترول .

(٣) تطور الإنتاج منذ منتصف القرن التاسع عشر

ظلت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول بصفة كونها منتجا ومصدرا لزيت البترول ، ولكن سرعان ما امتدت الاعمال إلى أقاليم أخرى فأمكن إنتاج البترول فى رومانيا حوالى عام ١٨٦٠ ، وفى روسيا عام ١٨٦٣ ، وفى بورما عام ١٨٨٩ ، وفى جزر الهند الهولندية عام ١٨٩٣ ، وأخذ الإنتاج العالمى يقفز خطوات كبيرة وسريعة كما يستدل من البيان التالى :

الإنتاج العالمى حتى سنة ١٩٠٠

(مقدرا بالأطنان المترية)

السنة	المقادير
١٨٥٧ - ١٨٦٠	٧١ر٠٠٠
١٨٦٥	٣٧٠ر٠٠٠
١٨٧٠	٧٨٦ر٠٠٠
١٨٧٥	١ر٣٦٥ر٠٠٠
١٨٨٠	٤ر١٠٤ر٠٠٠
١٨٨٥	٥ر٠٥٧ر٠٠٠
١٨٩٠	١٠ر٢٦٠ر٠٠٠
١٨٩٥	١٤ر٠٦٩ر٠٠٠
١٩٠٠	١٩ر٨٥٧ر٠٠٠

obeikandl.com

التقدم فى القرن العشرين :

كان رقم ١٨٥٧ر٠٠٠ر١٩ الخاص بسنة ١٩٠٠ قياسيا ، ولكنه سرعان مايبدو ضئيلا إذا ما وازنا بينه وبين الإنتاج اليوم ، كما يتضح من البيان الآتى :

الإنتاج فى النصف الأول من القرن العشرين

السنة	الإنتاج (بالأطنان المترية)
١٩٠٥	٢٩٬٤٧٢٬٠٠٠
١٩١٠	٤٤٬٩٣٢٬٠٠٠
١٩١٥	٥٩٬٥٥٦٬٠٠٠
١٩٢٠	٩٦٬٩١٠٬٠٠٠
١٩٢٥	١٤٨٬٣٧٠٬٠٠٠
١٩٣٠	١٩٦٬٤٧٥٬٠٠٠
١٩٣٥	٢٢٦٬٨٠٠٬٠٠٠
١٩٤٠	٢٩٤٬٨٠٠٬٠٠٠
١٩٤٥	٣٦٧٬٨٣٩٬٠٠٠
١٩٤٦	٣٧٠٬٧٥١٬٠٠٠
١٩٤٧	٤٣٢٬٢١٠٬٠٠٠
١٩٤٨	٤٨٩٬٤٥٠٬٠٠٠
١٩٤٩	٤٨٧٬٥٥٠٬٠٠٠

ومعنى هـذا أن الإنتاج العـالمى زاد بمـا يقرب من ٢٥ ضعفا خلال الفترة (١٩٠٠ – ١٩٤٩)، والواقع أن هذه السنوات شهدت أهم الكشوف البترولية فى مختلف بقاع العالم :

obeikandi.com

المنطقة	تاريخ الكشف
العالم الجديد	
منطقة البحر الكاريبى والمكسيك	١٩٠١
ترينداد	١٩٠٩
فنزويلا	١٩١٣
الشرق الأوسط	
إيران	١٩٠٩
العراق	١٩٢٧
البحرين	١٩٣٢
الكويت والمملكة العربية السعودية	١٩٣٨
قطر	١٩٤٠
مصر	١٩١٣
الشرق الأقصى	
بورنيو البريطانية	١٩١٣
الولايات المتحدة	
منطقة الخليج (بدأ الإنتاج)	١٩١٠
تكساس الشرقية	١٩٣٠
حقل ولمنجتون بكاليفورنيا	١٩٣٧

والأسباب التى يعزى إليها هذا التقدم الواسع النطاق متنوعة ومتعددة ولقد سبق أن أشرنا إلى الإختراع الذى وفق إليه جوتليب الألمانى فأنقذ صناعة البترول . ولكن سرعان مابدت أمامها آفاق واسعة لاحد لها من حيث النمو والتقدم . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال أن عدد السيارات عام ١٨٩٩ بالولايات المتحدة لم يزد عن ٦٠٠ ، وإن هى إلا سنوات عشر حتى قفز الرقم بسرعة هائلة إذ بلغ مليونا فى هذا البلد وحده ، وزاد عدد السيارات منذ الحرب العالمية الأولى فصار بالملايين وانتشر استعمالها فى كافة أرجاء العالم . وترتب على الاختراع الجديد كذلك واستخدام آلة

الاحتراق الداخلى أن بدأ استخدام البترول ومشتقاته فى السفن الحربية ثم فى الطائرات أثناء الحرب ثم فى الكثير من أساليب النقل . إذن أصبح المستقبل زاهرا امام شركات البترول كشركة ستاندارد أويل الجبارة .

ولكن أهم من هذا من وجهة نظر الموضوع الذى نعالجه أنه أصبحت للبترول أهمية سياسية بسبب الاستعمال الجديد له فى الأغراض العسكرية أولا والاقتصادية ثانياً . أصبح هم الدول البحرية والصناعية الكبرى أن تتحكم فى منابع البترول التى لا وجود لها فى بلادها ، وأصبحت تعمل على نيل الامتيازات فى كل مكان . وكان السباق من جانب الدول التى لا بترول فى أرضها . وهكذا صار البترول عنصرا جديدا هاما فى السياسة الدولية ، ودافعاً جديدا قويا للسيطرة الاستعمارية ، وباعثا جديدا على الخلاف والحروب بين الامم . كل هذه الاحتمالات والنتائج وضحت قليلا فى السنوات القلائل السابقة للحرب الاستعمارية الأولى ، ولكن السباق من أجل موارد البترول اشتركت فيه أولا الشركات الكبرى بعمليات ذات مظهر تجارى ومالى فقط ولكنها كانت تلقى التأييد من حكوماتها وممثليها الرسميين . ولكن بمرور الوقت وازدياد أهمية البترول واستعمالاته كشفت الدول الغطاء عن حقيقتها وأخذت تستخدم نفوذها القوى لنيل الامتيازات . وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة ؛ واقتسمت الأراضى ذات الموارد والاحتياطيات الكبيرة من البترول .

حقا إنها لحرب خطيرة طلائعها المهندسون والخبراء فى علم طبقات الأرض ، ومستغلوها الحقيقيون الحكومات الرأسمالية الاستعمارية ، وأدواتها الشركات والمصالح المالية . وقد تحدثنا عن شركة ستاندارد أويل الامريكية ، وآن لنا أن نلقى نظرة على غيرها .

(٤) التركز والاحتكار فى صناعة البترول

من الظاهرات البارزة التى تتميز بها الرأسمالية ، ذلك التقدم البالغ الذى حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التى سارت بها عملية تركز الإنتاج فى المشروعات التى يعظم حجمها باطراد ؛ وهذا التركز هو الطريق المؤدى إلى الاحتكار ، الذى

يعد بحق الظاهرة البارزة التى يتميز بها النظام الصناعى الحديث ،ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى الصناعة البترولية منها فى أية صناعة أخرى ، وحدث هذا سراعاً حتى أنه فى عام ١٩٠٥ ولم يكن الانتاج العالمى من البترول يبلغ أكثر من ٢٩٫٤٧٢٫٠٠٠ من الاطنان المترية ، كانت السوق العالمية قسمة فى الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين ، هما : شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل ، والمجموعتان فى تحالف وثيق العرى» . حقيقة تلقى عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهى ذات طابع محلى أو تمارس عمليات خاصة ، ولكنها جميعا تسير فى فلك المشروعات الضخمة المسيطرة على الصناعة .

والحق ، إنه لمن العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، منافسة هذه الأخيرة ، والمثال التالى الذى نورده مصداق لهذه الحقيقة . أشرنا إلى المجموعتين السالفتى الذكر ، ولكن احتكارهما ظل معرضاً خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمسة :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية

(٢) منافسة شركة مانتاشوف بيا كو

(٣) آبار الزيت بالنمسا

(٤) الآبار الروسية

(٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة فى المستعمرات الهولندية (وهى شركات صمويل وشل والتى لها اتصال برأس المال البريطانى) . وللجماعات الثلاث الاخيرة اتصال بالمصارف الالمانية وفى مقدمتها البنك الألمانى .

وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى تنمية صناعة الزيت برومانيا حتى تملك موضعاً لها فيها ، وقد بلغ رأس المال المستثمر فى صناعة الزيت الرومانية ١٨٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك فى سنة ١٩٠٧ منها ٧٧ مليوناً من ألمانيا . ويعلق لينين على هذه الحقائق بأن العالم شهد بعد ذلك صراعا عنيفا بين المصالح البترولية فى سبيل اقتسام العالم ، فمن جهة كونت شركة روكفلر شركة تابعة لها فى

هولنده ذاتها واشترت آباراً فى الهند الهولندية . ومن جهة أخرى سعى البنك الألمانى ومعه المصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا لرأس المال الألمانى، وإلى الاتحاد مع الروسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير أغنى مورداً وأفضل أسلوبا فى النقل والتوزيع انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألمانى الذى وجد نفسه حيال أحد أمرين : تصفية نشاطه فى صناعة الزيت وخسارة الملايين ، أو الرضوخ لخصمه ، واختار الحل الأخير ، وعقد اتفاقا — ليس فى صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومى فى الصناعة البترولية بألمانيا .

وحاول البنك الألمانى بطريق غير مباشر استئناف المعركة ، وأخذت الصحافة تدعو إلى هذا الاحتكار الحكومى ، ووافق البرلمان على أن يطلب من الحكومة الألمانية تقديم مشروع كهذا ، ولكن الأخيرة لم تفعل إذ خشيت مغبة النزاع مع روكفلر ، إذ كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (١) .

وما من شك أن هذا المثل الذى ذكرناه إنما يدل دلالة واضحة على عظم سطوة الاحتكارات البترولية الضخمة ، حتى أن الحكومات ذاتها تخشاها وتعمل لها حسابا .

قلنا إن الطابع الاحتكاري أوضح فى صناعة البترول منه فى غيرها ، وفضلا عن الاعتبارات العامة التى تفسر قيام النظام الاحتكارى ، فان هناك أسبابا وظروفا خاصة بهذه الصناعة ، وقد لخصتها مجلة Statist فى ملحق عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠ (٢) ، ونرى لزاما علينا أن نشير إليها ، وفاء للبحث والدراسة .

---

(١) الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية : صفحة ٧٤ — ٧٥ .

(٢) The Oil Industry, Special Supplement (Sar' The Vertical Organisation of The Oil Industry, pp. 5—6)

وأول سبب لتعليل الظاهرة مستمد من طبيعة المواد الاساسية ذاتها التى يتكون منها البترول ، الأمر الذى يتطلب مواصلة العمليات دون توقف ، وكلما زادت الطاقة لاحدى الوسائل المستخدمة ، أدى ذلك إلى خفض فى نفقات الوحدة الواحدة . وصناعة البترول تتطلب درجة عالية من التنسيق فى كل من الميدانين الفني والتجارى حتى يتسنى إمداد الاسواق بالمنتجات المختلفة وبالمقادير التى تتفق مع المطالب ، وهذا التنسيق الدقيق إنما يساعد عليه هذا التركز أو هذا الارتباط بين المشروعات . وثمت عامل آخر وهو الطابع الدولى فالمعروف أن زيت البترول موزع بين أقطار الارض توزيعا لايتسم بالتساوى ، وإذا استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ألفينا أن باقى الانتاج العالمى من البترول مكانه أقاليم متأخرة أو متخلفة وإذن فالدول التى تستطيع توفير المال اللازم والخبرة الفنية الضرورية إنما هى الدول التى بلغت شأوا بعيدا فى التقدم الصناعى والتجميع الرأسمالى . ولما كانت السوق التى تمتص الانتاج سوقا عالمية واسعة ، تعين العمل على أن يتمشى ماتخرجه الأقاليم المنتجة مع مطالب البلدان المستوردة والمستهلكة . وهذا الطابع الدولى يزيد من الاخطار ومن المطالب الرأسمالية ، فلابد للشركة التى تعتزم استغلالا فى منطقة معينة أن تدخل فى مفاوضات مع البلد الذى سيصبح ميداناً لنشاطها للاتفاق على شروط الامتياز من حيث مدته والحصص التى من نصيب هذا البلد ، كما يتعين عليها احضار الفنيين والآلات من الخارج فضلا عن أنها — وبخاصة فى المناطق المتأخرة اقتصاديا — تقوم بتعبيد الطرق البرية وانشاء الخطوط الحديدية والجوية ومد الانابيب وتوفير الموانى الصالحة وأماكن السكنى لرجالها من الفنيين والاداريين والعمال وهذه مسائل لابد منها ولكنها كثيرة الكلفة مما يستدعى رؤوس أموال ضخمة . ويوجه المقال الذى أشرنا اليه النظر إلى المخاطر التى تصاحب عملية التنقيب والحفر ذاتها ، فقد لاتسفر الاعمال عن انتاج بالمرة أو انتاج تافه القدر ، وربما يكون أيضا كثير النفقات مما يجعل من الصعب تسويقه بالاسعار العالمية . وقد ينقضى وقت طويل قبل أن يتمكن المشروع من دفع ربح للمساهمين ، ومن أمثلة ذلك — كما ذكرت المجلة أن احدى الشركات التى تعمل فى فنزويلا انفقت فيما بين عام ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مبلغا قدره ١٢ مليونا من الجنيهات قبل أن تتمكن من

تسويق الانتاج ، كما انفقت أخرى ١٤ مليونا خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٣٩) قبل أن تحصل على الربح .

وإذا كنا قد عرضنا لهذا الميل إلى التركز وأشرنا إلى دوافعه وضربنا أمثلة عنه من فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى فان فى الارقام التالية مايوضح الأمر توضيحا كافيا بالنسبة إلى الوقت الحاضر ويبين لنا ضخامة الاموال المستثمرة في هذه الصناعة : ـ [1] .

(١) بلغت الاستثمارات الامريكية فى صناعة البترول بكافة البلاد الاجنبية بما فى ذلك بيع الناقلات ، ٤٥٥ مليونا من الدولارات عام ١٩٤٧ ، وهذا يعادل ٧٠ ٪ من الاستثمارات الامريكية المباشرة بالخارج فى تلك السنة .

(٢) بلغت استثمارات الشركات البترولية التى يسيطر عليها رأس المال البريطانى ٧٣ مليونا من الجنيهات (١٩٤٧) و ٩٢ مليونا (١٩٤٨) و١١٥ مليونا (١٩٤٩) ويقدر المستثمر منها فيما وراء البحار بالمبالغ التالية ٦٦ و ٨٣ و ٩١ على التوالى .

(٣) كانت تكاليف إنشاء أنبوبة تمتد من الخليج الفارسى إلى ساحل البحر البحر المتوسط تقدر بخمسين مليونا من الجنيهات (وذلك قبل تخفيض الجنيه الاسترلينى فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩) .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الشركات العالمية .

(١) شركة ستاندارد أويل Standard Oil .

فى عام ١٨٦٢ بدأ چون داڤيسون روكفلر يشتغل بشئون صناعة الزيت

---

(١) The Statist, opt. Cit., p. 5

واشترك مع غيره ، وجنى أرباحا وفيرة . ثم انضم إليه أخوه وليم وبعض كبار الماليين فأسسوا شركة ستاندارد أويل سنة ١٨٧٠ برأس مال قدره مليون دولار . نجحت أعمال الشركة وزيد رأس مالها إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون بعد سنوات أربع من إنشائها ، ثم أخذت تعمل على سحق من ينافسها مهما كانت الأساليب شأنها فى ذلك شأن المنشآت الاحتكارية ، وبدأت تعقد الاتفاقات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التى تعاونها فى أعمالها ، أو تضمها إليها وتسيطر عليها سيطرة كاملة . وفى سنة ١٨٨٢ انضمت جميع هذه الشركات لتأليف شركة موحدة ضخمة رأس مالها ٧٠ مليونا من الدولارات ، على رأسها مجلس إدارة مكون من تسعة أفراد ، ولكن كان روكفلر الحاكم المطلق بلا نزاع . وليس ثمت داع لأن نعجب من هذا الإنضمام إذا ذكرنا أن شركة ستاندارد أويل فى ذلك العام ، أى بعد مضى نحو ١٢ عاما على تأسيسها المتواضع ، صارت تسيطر على تسعة أعشار إنتاج البترول فى الولايات المتحدة ، وقد قدرت أرباح الشركة فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المئوية التالية :

٤٨، ٤٨، ٤٥، ٤٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليوناً من الدولارات ، مع أن رأس مالها المرخص سنة ١٩٠٠ كان ١٠٠ مليون دولار كما أصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية و ١٠٦ مليونا من الأسهم الممتازة .

(١) شركة شل الهولندية الملكية . Royal Dutch Shell

تأسست شركة الزيت الهولندية الملكية فى لاهاى عام ١٨٩٠ برأس مال قدره ١،٣٠٠،٠٠٠ فلورين لاستثمار البترول فى جزر الهند الهولندية حيث منحتها حكومة هولنده الكثير من الامتيازات ، ثم زيد رأس المال إلى ١،٧٠٠،٠٠٠ فلورين حتى يتسنى إنشاء معمل تكرير فى بتافيا . وبعد صعوبات عدة أمكن التغلب عليها سارت الشركة فى طريق النجاح ، ووزعت ربحا قدره ٨ ٪ سنة ١٨٩٤ ، ثم ٤٤ ٪ فى العام التالى مع أن رأس المال لم يزد عن ٢،٣٠٠،٠٠٠ فلورين ، وزيد الأخير مرة

أخرى إلى ٥ ملايين ووزعت الشركة ربحا قدرة ٥٢ ٪ سنة ١٨٩٧ . وإزاء هذا التقدم الرائع بدأت شركة ستاندارد أويل تستخدم أساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير ، فأخذت تبيع البترول فى غرب أوربا بأقل من نفقة إنتاجه فى الولايات المتحدة ذاتها ، ولكن المنافس ظل صامداً للهجوم العنيف حتى اضطرت مجموعة روكفلر إلى التسليم بالواقع بعد عامين من ابتداء تلك الحرب . ولعل فى مقدمة أسباب ثبات مركز الشركة الهولندية ارتباطها بالكثير من أرباب المصالح فى أوربا وعلى رأسهم آل روتشيلد . وثمت عامل آخر يعزى إليه نجاحها ، ذلك ما امتاز به مديرها هنرى ديترديج Henry Deterding من عبقرية ذهنية وكفاية فى المسائل المالية ، والذى ولى منصبه هذا عام ١٩٠٠ ، وكان من الأعمال الهامة التى قام بها الاتفاق مع « شركة شل للنقل والتجارة » Shell Transport and Trading Company التى تسيطر على نقل البترول فى المحيط الهندى ، ويقتضى هذا الاتفاق (١٩٠٢) أنشئت شركة بيع البترول الآسيوية لتتولى نقل وبيع إنتاج الجميع ، وقسم رأس المال ثلاثة أقسام بين رويال دتش وشل وآل روتشيلد . وأخيرا اندمجت الشركتان الأساسيتان عام ١٩٠٧ وصار إسمهما « رويال دتش شل » Royal Dutch & Shell وكذلك تكونت فى العام نفسه شركتان تابعتان ، وذلك حسب نظام القبض المعروف Holding System وهما شركة البترول الأنجلوسكسونية وشركة بتافيا ، ومن الصعب معرفة عدد الوحدات الداخلة فى مجموعة رويال دتش شل ، فهذا على ما يبدو من أسرارها الدقيقة الدفينة .

ولقد أقدم دترديج على عمل امتاز بالجرأة والحكمة ، وذلك أنه اشترى عام ١٩١٢ عدداً من آبار الزيت فى أمريكا الغربية ، وأنشأ شركة جديدة باسم « شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة » California Oilfields Ltd. وأعقبها شركات أخرى فى أمريكا مثل روكسانا ، شل بكاليفورنيا ، ثم نالت الشركة امتيازات فى المكسيك وفنزويلا وترينداد ، إلا أنها أقدمت على عمل بالغ الأهمية والدلالة ، ففى عام ١٩١٦ عرض مديرها ٧٥٠٠٠٠٠ سهم فى سوق نيويورك وترتب على هذا العمل نتيجتان ، أولاهما أنه حصل على أربعة ملايين من الجنيهات زاد بها رأس مال الشركة وثانيهما أنه ضمن تأييد الأمريكيين واهتمامهم بأعمال الشركة مما يكفل له مركزا

ثابتا إزاء شركة ستاندارد أويل . ومما تجدر الإشارة إليه أن رأس المال الإنجليزى يساهم بدرجة كبيرة فى هذه الشركة ، وزاد إشراف البريطانيين وتدخلهم إلى حد كبير بابتداء الحرب العالمية الأولى حيث اعتمدت عليها الحكومة البريطانية اعتمادا واضحا بصدد الحصول علي حاجتها من البترول .

ومما يدل على تقدم أعمال الشركة أن القيمة الإسمية لرأس مالها الحر بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون فلورين ، وكانت أرباحها الصافية ٢/١٠٫٦١٠٫٩٠٠٫٨٣ فلورين عام ١٩٣٨ ، ٩٨/٩٥٦٫٦٤٣٫٨٢ سنة ١٩٤٩ ، ووزعت ربحا قدره ٩ ٪ على الاسهم العادية التى تبلغ قيمتها ٩٠٨٫٥٢٣٫٠٠٠ فلورين . وارتفع انتاج الشركة الى ٥٢٫٣ مليون طنا سنة ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٨ ٪ بالقياس إلى عام ١٩٤٨(١)

(٣) شركة بورما للزيت

تأسست سنة ١٩٠٢ لاستثمار آبار الزيت فى كل من بورما وآسام ، وانشأت لها معملا للتكرير فى رانجون كما كان لها عدد من ناقلات البترول . ولكن لامراء أنها كانت دون الشركتين السالفتى الذكر من حيث الموارد والانتاج وتشعب العمليات .

(٥) أهمية البترول فى الحياة الحديثة

عرف الأقدمون البترول ، فقد تحدث بلوتارك عن وجوده فى بلاد فارس ، وذكر لنا هيرودوت منبعا فى جزيرة زانتى ، وأشار إليه الجغرافيون والرحالة العرب فى العصور الوسطي ، إلا أن معرفة العالم فى العصرين القديم والوسيط لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية ، وظل الناس حتى أوائل القرن الماضى ينظرون إليه على أنه ظاهرة طبيعية غريبة . يحارون فى تعليلها وإدراك أهميتها ، ولذلك كان أهل فارس يدخلونه فى تقاليدهم الدينية ، كما اعتقد البعض فى أوربا أن له فائدة طبية ، وكان لابد

---

(١) من التقرير الرسمى للشركة عن أعمالها خلال سنة ١٩٤٩ .

أن ينتظر ذلك الزيت المعدنى عهد التقدم الصناعى الحديث ليبرز فيتخذ مقامه الكبير فى حياتنا ، وفى أكثر من ناحية .

أثر البترول فى الحياة الاقتصادية .

لعل أوسع منتجات البترول انتشاراً « الكيروسين » الذى يستخدمه فريق كبير من الناس ، وبخاصة فى آسيا وأفريقية ، فى الأغراض المنزلية والاستعمالات اليومية . ولكن تقدمنا الاقتصادى مدين إلى البترول بقدر بالغ . ففى الصناعة نراه يستخدم فى إدارة الآلات بالمصانع ، وزيوت التشحيم ضرورة لازمة لمختلف أجزاء الآلات ، وهناك زيوت خاصة تستغل فى صناعة المنسوجات لتشحيمها وإكسابها قدراً من النعومة ، كما يستعمل سواها فى صناعة الأحذية لتحل محل الزيوت الطبيعية التى تفقد أثناء عملية دبغ الجلود .

وإذ ننتقل إلى وسائط النقل نلق الأثر بارزا فى القاطرات الحديدية والسيارات والطائرات ، وقد أصبحت الأخيرة تلعب دوراً خطيراً فى ربط مختلف أجزاء البلدان والممالك والقارات . وأكثر من هذا فمادة الأسفلت ، وهى من مشتقات البترول ، لا غنى عنها عند إنشاء الطرق وإقامة المطارات .

ولا يقل أثر البترول فى الزراعة أهمية عنه فى نواحى النشاط الاقتصادى الاخرى . فاستخدامه فى إدارة الآلات الزراعية ساعد على أن تتحول الزراعة إلى عملية ميكانيكية مما نلقاه واضحا فى كثير من الأقاليم وبخاصة تلك التى قد لا تتوافر بها الأيدى العاملة الكافية ، وهذا كله يترتب عليه بلا ريب ازدياد الإنتاج الزراعى لأغراض الاستهلاك الذاتى أو للصناعة . وأكثر من هذا فمن البترول نستخلص المواد التى تستخدم فى التبخير وعمل المخصبات ومبيدات الحشرات ، وكل هذا يزيد من غلة الأرض من جهة ومقدار الإنتاج من جهة أخرى . وليس أدل على عظم هذا الدور الذى يلعبه البترول فى تنمية الاقتصاد الزراعى ، من هذا البيان عن عدد الجرارات فى مختلف بقاع العالم ، وهى مظهر الطابع الميكانيكى للزراعة الحديثة :

الإقليم	١٩٣٩/١٩٣٨	١٩٤٩/١٩٤٨
	(مقدراً بآلاف الوحدات)	
أمريكا الشمالية	١٥٨٧	٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٦٠	٢٨٨
أوربا (عدا المملكة المتحدة)	٢٩٥	٥٠١
أمريكا اللاتينية	٣٥	٧٠
الشرق الأدنى	٥	١٣
الشرق الأقصى	٣	١٣
أفريقية	١٧	٤٠
الإقيانوسية	٥٣	١٠١
الاتحاد السوفيتي	٥٢٣	٥٠٠

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاعت المعامل البترولية بأمريكا اللاتينية عامة والبرازيل خاصة ، أن تخرج طائفة من المشتقات منها ما يقلل من قيمة المدة اللازمة لتسمين أنواع من الحيوان بمقدار النصف ، ومنها ما يقضي على العيوب التي تسببها الحشرات في جلود الحيوانات حتى يتسنى بيعها في حالة جيدة ، وهذا فضلا عن إبادة الحشرات والآفات التي تفتك بالماشية ، وخاصة صغارها . ولقد نجم عن هذا كله ازدياد الثروة الحيوانية وزيادة دخول الزراع وارتفاع مستوى المعيشة ؛ وهذه الكشوف التي ثبت نجاحها عملياً يمكن استخدامها في مناطق أخرى لتحقيق نتائج مماثلة .

البترول والحرب الحديثة .

في ٢١ نوفمبر من عام ١٩١٨ أقامت الحكومة الإنجليزية حفل عشاء لأعضاء « هيئة البترول المتحالفة » في قصر لانكستر هاوس ، وألقى اللورد كرزون خطابا ذا دلالة بالغة نقتطف منه ما يأتي :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ،

وتزايد استعماله فى الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب اصبح الزيت ومستخرجاته فى مصاف العوامل الرئيسية التى يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها . كيف كان فى استطاعتهم بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأسطول وحركته ونقل الجند أو صناعة المفرقعات . . . لقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل الخ دوراً متساويا من حيث أهميته فى الحرب ، وفى الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت نحو النصر .

لقد كان معينا على الحكومة أن تنظم موارد إمداده فى مختلف أنحاء العالم وأن تحتفظ بمقادير منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل وأن تتخذ التنظيمات التى تكفل نقله وخزنه فى مراكب الزيت وأنابيبه » .

وإذا كانت هذه العبارات التى أدلى بها اللورد كيرزون تلقى الضوء على أهمية البترول فى إحراز النصر خلال الحرب العالمية الأولى . فإن هذه المادة أصبحت تلعب دورا حيويا فى الحرب الثانية كما يدل على ذلك قول المستر هـ . س . ويس H.C.Weiss رئيس إحدى شركات البترول والتكرير بالولايات المتحدة : « إننا بحاجة إلى الزيت ليكون وقودا للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التي تنقل الإمدادات وتحمل القنابل ، والتي تهيء تلك القوة التى لابد منها للحرب الحديثة . وكذلك يستخدم الزيت لإنتاج التولين للمفرقعات ، وكمادة أولية للمطاط الصناعى والكيمائيات ، وغير ذلك كثيراً من الاغراض الأخرى » .

وإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى ألفينا ألمانيا تحتل رومانيا سنة ١٩١٦ كى تستفيد من آبارها وحقولها البترولية ولكن لم يمض وقت قصير حتى تمكن الحلفاء من تدمير أغلبية الآبار والأنابيب ومعامل التكرير ، وحالوا دون انتفاع القيصرية الألمانية بتلك الموارد . ولقد حذر الماريشال جوفر Joffre قائلا إن الحلفاء سيفقدون الحرب إن لم تحافظ الولايات المتحدة على إنتاجها فى مستوى عال ، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى اعترفت الولايات المتحدة بأهمية هذه المادة ففى يناير عين الرئيس ولسون المستر مارك ل . روك رئيسا لقسم البترول فى وزارة الوقود . وصرح المارشال لودندورف الألمانى أن عدم كفاية الموارد البترولية أرغم القيادة العليا على طلب الهدنة فى نوفمبر

من عام ١٩١٨ ، إذ بينما استطاعت ناقلات الزيت الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من البترول لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج ، وفى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية البترول فى الأغراض العسكرية بعد أن أخذ الطابع الميكانيكى يغلب تدريجا على أساليب القتال وأدواته .

وحتى يتسنى لنا إدراك أحد الأسباب الجوهرية فى الهزيمة التى أحاقت بدول المحور نذكر البيانات التالية : —

قدر المسئولون الألمان موارد بلادهم بالصورة التالية :

(١) ٤٧٥ر٠٠٠ طن من ألمانيا
(٢) ٣٥ر٠٠٠ « « النمسا
(٣) ١٨ر٠٠٠ « « تشكوسلوفاكيا

وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام احتمال حصولهم على ١٥٠ر٠٠٠ر٧ طن من رومانيا ٤٠١ر٠٠٠ طن من بولنده ، كان المجموع الكلى ١٧٩ر٠٠٠ر٨ من الأطنان .

وكان استهلاك إيطاليا فى وقت السلم ٨٣٠ر٠٠٠ر١ طن مترى أى ما يعادل نصف استهلاكها خلال الحرب . وإذا كان إنتاجها لا يزيد على ١٥٠٠٠ طن فقد كان فى تقديرها أن تحصل على ٩٠ر٠٠٠ من ألبانيا . وبهذا لم تكن موارد الدولتين تزيد فى حالة الحرب عن ٢٨٤ر٠٠٠ر٨ طنا بينما حاجتهما تبلغ ٧١٠ر٠٠٠ر١٦ طن . أما اليابان فقد كانت قبل الحرب الثانية تستورد من العالم الجديد أكثر من ٨٥ ٪ من مطالبها البترولية ، فلما حدث اعتداؤها على بيرل هاربر Pearl Harbour فقدت ذلك المورد .

ويبدو ضعف ذلك المركز إذا ذكرنا أن إنتاج الولايات المتحدة كان ١٧٣٠٠٠٠٠٠٠ طنا ، وإنتاج المكسيك وبلاد أمريكا الجنوبية ٩٢ر٢٠٠ر٠٠٠ طن . وحتى لو كانت الدول المتحالفة بحاجة إلى مقادير إضافية ينبغى أن نذكر أنها كانت تسيطر على الإنتاج البترولى فى الشرق الأوسط وتستطيع العمل على زيادته ، الأمر الذى يكفل لها الغلبة والتفوق فى هذا الميدان ، ومن هنا نفهم سراً من أسرار انهيار كتلة المحور . وللدلالة على عظم استهلاك البترول خلال الحرب الأخيرة نذكر أن ما كانت تستهلكه القوات

البحرية الأمريكية بلغ ٩٠ر٠٠٠ طن فى اليوم الواحد ؛ وخلال الغارات التى شنها السلاح الجوى البريطانى على ولهلمسهافن ودسلدورف فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ . استهلك ذلك السلاح ما يقرب من ١٧ر٠٠٠ طن خلال أربع وعشرين ساعة .

وثمت ناحية أخرى توضح لنا القيمة الحيوية للبترول ، ذلك أن اليابان غزت مناطق مختلفة بالشرق الأقصى يبلغ إنتاجها من المطاط الطبيعى أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى ، وتعين على الحلفاء أن يجدوا بديلا لهذه المادة الأخيرة ، وهنا ساهم البترول بالدور الأكبر فى إنتاج المطاط الصناعى حتى بلغ ما كانت تنتجه أمريكا أكثر من ٩٠٠ر٠٠٠ طن سنويا فى أواخر الحرب .

الفصل الثانى

بترول الشرق الأوسط

عرض عام موجز

دولة داخل دولة

الشرق الأوسط هو المنطقة الثانية فى العالم من حيث الأهمية فى إنتاج البترول . إنه الإقليم الذى جاهدت وتجاهد فيه مختلف الشركات ، سواء بجهودها الذاتية أو بتأييد من حكوماتها ، فى سبيل نيل الامتيازات والسيطرة على موارد الزيت الوفيرة . وعلى حسابه تمت وتتم الاتفاقات العلنية والسرية ، والأخيرة أكثر وأخطر ، بين الدول والهيئات التى يعنيها الأمر دون أن يكون لأصحابه وأهله صوت مسموع ، وفى أرجائه تحاك الدسائس وتدبر المؤامرات وتنتشر الشائعات ويشيع جو من السرية والغموض يحيط بأعمال وكلاء الشركات وبعثاتها البريئة المظهر وأعمالها ومصانعها ومكاتب إدارتها ، فإذا اقتربت من مدينة بترولية شعرت كأنك موضع الارتياب والمراقبة وتحس كأنك فى وسط غريب وبيئة غير مألوفة . وهو نقطة الخطر فى محيط السياسات والأطماع الاستعمارية ، وموضع المنافسات والخلافات بين الدول ، ومعمل البارود الذى قد يتفجر يوما من الأيام فإذا بالعالم وقد انغمر فى حرب ثالثة لا يستطاع التكهن بأخطارها ونكباتها ، وأخيراً فهو الشرق الأوسط العريق بمدنياته ، والغنى بإيمان أهله وقوميتهم وحماسهم ، وهى كلها عوامل نرجو أن يعرف هؤلاء كيف يستغلونها لصالحهم ولتحقيق استقلالهم وتحرير بلدانهم من السيطرة مهما كان اللون الذى تبدو به ، أو الثوب الذى ترتديه ، أو الدولة التى تتمثل فيها هذه النزعة الامبريالية المتعددة الجوانب .

كانت للشرق الأوسط ولا تزال أهمية عسكرية كبرى لأنه الطريق بين أوروبا

وآسيا ، وهو على طريق مواصلات إنجلترا إلى امبراطوريتها وأملاكها الآسيوية . ولهذا حاربت هذه الدولة أطماع روسيا القيصرية فى تركيا وإيران وأفغانستان ، وحاربت أطماع ألمانيا الإمبراطورية فى تركيا ومشروعاتها المختلفة فى الشرق الأدنى ، ولكن فتح مجال جديد للامبريالية الأوربية والأمريكية بفضل اكتشاف موارد البترول .

وقد أدى وجود البترول إلى شبكة من خطوط الأنابيب تمتد عبر قارات بأكملها ، وإلى إقامة معامل تكرير تبدو كأنها قلاع المستقبل . ولا يمكن عقد الموازنة بين الأنابيب وامتيازات الخطوط الحديدية التى كانت تمنح فى الأيام الماضية ، فالانابيب تمثل طريقة من التغلغل والتوغل والنفاذ ذات طابع أقل سلمية منه فى حالة السكك الحديدية . ولا ريب أن السكك الحديدية كانت هي الاخرى موضع الحماية ، كما كان موظفوها من الاجانب . . . ولكن الخطوط الحديدية كانت هناك ليستخدمها كل إنسان ، وللاتراك والسوريين وأهل بلاد الجزيرة أن يسافروا بواسطتها . . . . ولكن من جهة أخرى يجرى الزيت فى الانابيب من أجل الدول العظمى فقط — فمن الموصل إلى طرابلس وحيفا للانجليز والفرنسيين والأمريكيين لا للعراقيين أو السوريين ، ومن الاهواز إلى عبادان من أجل الامبريالية البريطانية لا إيران ، ومن البحرين إلى سترا للامريكيين لا العرب — إن كل من يختلط بالسوريين ليدهشه أن يجد اسم شركة البترول العراقية على ألسن الجميع فى محادثاتهم وأقوالهم ، سواء تكلموا بالفرنسية أو العربية أو الإنجليزية .

لقد أصبحت دولة فى داخل دولة وهى متشابكة بالدول الاخرى وإن كانت منفصلة عنها ، إذ لها إدارتها الخاصة بها ، وأسطولها الجوى ، وجيشها الصغير ، إننا لانجد لها ذكراً كدولة فى كتاب الامم ولكنها حقيقة لها وجود وكيان ، وترسل بعثاتها إلى الاراضي غير المعروفة أو المطروقة ، وبالمثل نجد أن شركة الزيت الإنجليزيه الإيرانية هى الاخرى دولة صغيرة لها أموالها ومستشفياتها وسينماتها ومحال بيع الطباق (١) .

---

(١) Margret Boveri , Minaret and Pipe-Line p.p. 185—187.

هذا وصف أورده شاهد عيان . فتحت ستار البحث عن البترول واستنباطه وتسويقه ونقله تسيطر الشركات الاحتكارية على بلدان الشرق الاوسط وتنصب شباكها فى كل مكان .

قد يختلف أهل الشرق مع الحكومات الاستعمارية . وقد يثيرون مواضع الخلاف بشأن أمر أو آخر ولكن هناك استعمارا أشد دهاء وأعظم خطرا ويتمثل فى شركات البترول الكثيرة ذات الاسماء المختلفة ، أو الدول الصغيرة مظهرا والعظيمة القوة مخبرا وجوهرا . فهى التى تسيطر على اقتصاديات البلاد ، وهى التى توجه إلى حد ليس باليسير سياسة الحكومات الاستعمارية واتجاهاتها . ولقد تحدث الكثيرون عن مشكلة فلسطين وتقسيم ذلك البلد ، وأوردوا أسباباً متباينة الصبغة والطابع ، ولكن البعض يشتم من وراء تلك السياسة رائحة البترول ويلمس أصابع شركاته ، ذلك أن حيفا — التى دخلت فى نطاق دولة إسرائيل — هى نهاية أحد خطوط الانابيب الممتدة من العراق إلى ساحل الليفانت ، كما أنها تضم معملا للتكرير تملكه المصالح المالية الاجنبية .

ويرى هذا الفريق من الكتاب والباحثين أن الصلة الوثيقة بين الصهيونية والاحتكارات المالية تفسر الى حد ذلك الحماس الذى لقيه مشروع إنشاء دولة إسرائيل. وأكثر من هذا ، وإن لم تتوافر الأدلة الرسمية القاطعة ، يعتقد البعض أن بعض الانقلابات السورية فى العهد الأخير والتى بدأت بحركة حسنى الزعيم ، تخفى وراءها المناورات المتصلة بمشروع الأنابيب المعروف باسم تابلاين والذى يخترق الأردن وسوريا إلى لبنان ، والذى تراوح الساسة السوريون فى موقفهم منه ، ما بين مؤيد ومعارض ، سواء من ناحية المبدأ أو من ناحية التفاصيل . ولسنا نعتزم التفصيل فى تبيان السياسة الدولية إزاء الشرق الأوسط ، ولكنا أشرنا إلى آراء البعض ممن يربطون بين هذه الأهداف والاتجاهات السياسية الدولية وبين المصالح البترولية الأجنبية فى هذا الإقليم الحيوى من العالم ، والذى يفصل بين المعسكرين الدوليين المتعارضين اللذين ينقسم اليهما العالم منذ أن أحرز الحلفاء النصر على المحور عام ١٩٤٥ .

الإنتاج بالشرق الأوسط :

شهد عالم البترول فى السنوات الأخيرة ظاهرة على أكبر قدر من أهمية والخطورة وهى ازدياد أهمية أقاليم الشرق الأوسط، فقد كان ينتج عام ١٩٣٩ حوالى ٥ ر ٥ ٪ من الإنتاج العالمى ، فاذا به فى سنة ١٩٤٩ ينتج ٧٤ر٧٠ مليونا من الأطنان أى ما يعادل ٦ر١٤ ٪ من الإنتاج العالمى الذى يبلغ ٥٥ر٤٨٧ مليونا فى السنة الأخيرة ذاتها ، وللجدول التالى دلالة .

انتاج البترول الخام
(بالأطنان المترية)

البلد	عام ١٩٣٩	عام ١٩٤٩(١)
إيران	٠٠٠ر٣٦٧ر١٠	٠٠٠ر٢٤٠ر٢٧
المملكة العربية السعودية	٠٠٠ر٥٣٦	٠٠٠ر٢١٠ر٢٣
الكويت		٠٠٠ر٣٨٠ر١٢
العراق	٠٠٠ر١١٦ر٤	٠٠٠ر٢٠٠ر٤
مصر	٤١٩ر٦٦٦	٠٠٠ر٣٠٠ر٢
البحرين	٠٠٠ر٠٣٦ر١	٠٠٠ر٥٠٠ر١

ويلاحظ أن ظروف الاستغلال في بلاد الشرق الأوسط أفضل منها فى غيرها ففى كل منطقة نجد شركة واحدة تتولى هذه العملية ونظرا لانعدام المنافسين لها فانها لا تتعرض للنفقات والأخطار التى تترتب على التنافس بين مشروعات مختلفة متعددة فى المنطقة الواحدة . كذلك نجد كل شركة تعالج الحقل الذى تستغله على أنه وحدة قائمة بذاتها ومتصلة الحلقات ، وهو أمر يدعو إلى القصد فى النفقات المتصلة بعمليات الكشف والتنقيب والحفر والاستخراج ، كما أن هذه الحقول فى أصلح المواقع للاستغلال بصورة تنتفى معها المصروفات التى لاداعى إليها . غير أن وجود هذه الحقول فى مناطق لم تبلغ بعد مرحلة كافية من التقدم الاقتصادى والاجتماعى يكلف الشركات نفقات باهظة فى بناء الطرق البرية والمطارات وانشاء أماكن السكنى بما يلزمها من مبان ومدارس وأندية ومستشفيات .

---

(١) من تقرير شركة « رويال دتش شل » عن سنة ١٩٤٩

ولا تقف أهمية الشرق الأوسط عند حد هذه الزيادة السريعة المطردة فى الانتاج ، وإنما تتعداها إلى الاحتياطيات الضخمة التى ينطوي عليها باطن الارض فى هذا الاقليم كما يدل على ذلك البيان التالى .

المنطقة	مقدار الاحتياطى (بملايين الأطنان)
الولايات المتحدة	٢ ر ٧٠٠
سواحل البحر الكاريبى	٦ ر ٠٢٥
الشرق الأوسط	٢ ر ٢٠٠
الاتحاد السوفيتى	١ ر ١٦٥

مناطق الانتاج الرئيسية :

فى هذه الفقرة نعرض لمناطق انتاج البترول بصورة اجمالية على أن نعود إلى العرض المفصل حين نعالج كل دولة من دول الشرق الاوسط على حدة. فاذا بدأنا من الشرق وجدنا إيران حيث تتركز الحقول الكبيرة الرئيسية عند سفوح جبال زاجروس على على هيئة قوس قطره ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب فى الخليج الفارسى ، ويتولى استغلال هذه المنابع «شركة البترول الإنجليزية الإيرانية» . وفي الطرف الشمالى الغربى من الخليج الفارسى تتولى الأمر شركة الكويت وتتقاسم رأسمالها شركة البترول الإنجليزية — الايرانية وشركة الخليج الأمريكية . وإلى الجنوب من مشيخة الكويت تقع حقول الزيت بالمملكة العربية السعودية وهى امتياز « شركة البترول العربية الأمريكية » المعروفة اختصارا باسم « أرامكو » ، ويشمل الامتياز الممنوح لها مساحة قدرها ٤٤٠ ر ٠٠٠ من الأميال المربعة وإن كانت الآبار الرئيسية القائمة بالانتاج فعلا الآن تقع بجوار الخليج الفارسى . وهناك كذلك شركة البحرين ، وهاتان الشركتان الأخيرتان انشأتهما مجموعة كالتكس Caltex (المكونة من شركة ستاندارد أويل أو ف كاليفورنيا وشركة تكساس) ، ومنذ عامين اشتركت فى عملية الاستغلال شركتا ستاندارد أويل (نيوجرسى) وسوكونى فاكوم ، ومعنى هذا أن شركة أرامكو فرع تابع للشركات الأمريكية الاربع الكبرى التى تزاول نشاطها خارج الولايات المتحدة .

أما العراق فتتولى استثمار موارده شركة البترول العراقية التى تمثل رأس المال البريطانى والامريكى والفرنسى بصورة غالبة ، وهو فى أيدى الشركة الايرانية الانجليزية ، رويال دتش شل ، الشركة الفرنسية للبترول ، وهيئة تنمية الشرق الادنى وهذه الاخيرة شركة تابعة كونتها شركتا ستاندارد أويل بنيو جرسى وسوكونى كوم . أما مصر فاعظم الامتيازات فى أيدى شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية ولكل من شل وشركة البترول الايرانية الانجليزية والحكومة المصرية مصالح فيها ، وإن كان نصيب الاخيرة أقل شأنا . وإلى جانب هذه المشروعات الرئيسية نجد شركات تابعة أو متفرعة عنها ، تزاول أعمالها فى قطر Qatar وشرق الاردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، مما سنفصل أمره فيما بعد .

وببلاد الشرق الاوسط طائفة من معامل تكرير البترول نوردها فيما يلى لبيان مواضعها ومقدار انتاجها(١) :

المملكة	المكان	الإنتاج اليومى (بالباراميل(٢))
إيران	عبادان	٤٩٥ر٠٠٠
	كرمنشاه	٢ر١٠٠
البحرين	بحرين	١٤٥ر٠٠٠
شبه الجزيرة العربية	رأس تنورة	١٢٥ر٠٠٠
فلسطين	حيفا	٩٠ر٠٠٠
العراق	خانكين	٦ر٩٠٠
لبنان	طرابلس	٥ر٠٠٠

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون إشارة سريعة إلى أنابيب البترول(٣) ، فإلى جانب المحلى منها أى الذى يسير فى كل دولة على حدة هناك نوع يخترق

---

(١) عبدالرحمن زكى ومحموديسى: الزيت فى الشرق الأوسط ص ١٢٣

(٢) ٧ باراميل = طن متري تقريبا

(٣) سنتحدث عن أنابيب البترول بالتفصيل الكافى فى الفصول القادمة

أكثر من بلد واحد . ومن النوع الأخير الانابيب الممتدة من كركوك فى العراق إلى طرابلس (لبنان) وحيفا (فلسطين) . وهناك المشروع الضخم المعروف باسم تابلاين Tapline والذى ينقل الزيت من ساحل الخليج الفارسى إلى الليفانت ، وأشار المسئولون إلى افتتاحه للعمل فى ديسمبر من عام ١٩٥٠ .

---

obeikandl.com

الفصل الثالث

الامتيازات الاحتكارية وابتداء الصراع

(أولا) القبض على إيران

أهمية البترول الايرانى :

تعد إيران اليوم رابع دول العالم وأولى دول الشرق الأوسط من حيث إنتاج البترول كما يتضح من البيان التالى الخاص بسنة ١٩٤٩ :

الدولة	الإنتاج بالأطنان المترية
الولايات المتحدة .	٢٦٩ر٤٤٠ر٠٠٠
فنزويلا	٦٩ر٩٦٠ر٠٠٠
الاتحاد السوفيتى (بما فيه جزيرة سخالين)	٣٤ر٦١٠ر٠٠٠
إيران	٢٧ر٢٤٠ر٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٣ر٢١٠ر٠٠٠

ويزداد الأمر وضوحا إذا ذكرنا أن ذلك البلد تتمثل فيه أكبر المصالح البترولية البريطانية ، ومنه تمد شركة البترول الايرانية الانجليزية سلطانها فتسيطر أو تشترك فى السيطرة على موارد البترول فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وتعظم الاهمية إذا علمنا أن الحكومة البريطانية مشتركة بمالها فى الشركة وبالتالى توابعها . ومن هنا تسندها بكل ماتملك من قوة ، وهذا علاوة على أن الحقول الايرانية عظيمة الاهمية بالنسبة إلى مطالب انجلترا وبحريتها وأسواقها . وأكثر من هذا ، فلو طرحنا جانبا خطر المركز الجغرافى لإيران ، فان لبترولها أهميته الاستراتيجية ، فانجلترا وأحلافها فى حرص شديد عليه وما من شك أنه موضع الرغبة من جانب الاتحاد السوفيتى الذى

لايربو إنتاجه عنه فى إيران إلا قليلا ، وفضلا عن الانتاج الحالى الذى يعظم باطراد سنة بعد أخرى ، فهناك مايضمه باطن الارض من احتياطى، سواء فى منطقة الامتياز البريطانى ، أو فى القسم الشمالى من البلاد حيث يقال بوجود مقادير وافرة تنتظر التنقيب عنها واستغلالها .

دولة البترول

ولكنك لاتستطيع أن تحكم على عظمة دولة البترول داخل الدولة الإيرانية إلا إذا اتصلت بها عن كثب ... منذ أربعين عاما لم تزد عبادان عن كونها جزيرة رسوبية مستوية لاشأن لها كـكثيرات غيرها مما يتوافر وجوده عند شط العرب فى على رأس الخليج الفارسى ، ثم أقامت شركة البترول مصنعا للتكرير فاذا بالقرية تنقلب إلى مدينة ضخمة تضم نحوا من ١٤٠٫٠٠٠ نسمة . وإذا اقتربت من المدينة ليلا لرأيت احمرارا وتوهجا فى الافق كما لو أن نارا هائلة قدانعكست عليه أما اثناء النهار فيطغي على النار ضوء شمس إقليم الخليج ، القوى المتوهج ، ويعلو الدخان فى الجو سحبا كثيفة من مائة وخمسين مدخنة . وفيما بين المداخن تشاهد أشكالا من الصلب ذات أنابيب ملتوية براقة . وفى وسطها جميعا مكاتب الإدارة والخطوط الحديدية الإضافية ورافعات الانقال . وعند حافة المدينة تمتد صفوف لاعد لها من الصهاريج التى تلمع تحت أشعة الشمس ويقع الحى الوطنى بينها وبين ابنية المعمل العالية ، ولـكن فى الجهة الشماليـة حيث تقل الابخرة والدخان ترى الحدائق والبيوت والاندية والملاعب والمساكن المعدة لاقامة المديرين والمهندسين والموظفين الانجليز .

في هذه المدينة ترى السيطرة البترولية فى أتم صورها ، وتلمس بمالايحتمل الشك أنك فى دولة مستقلة لها مواردها وميزانيتها وشعبها ونظمها وجيشها وأسطولها وجهازها الفنى والإدارى . هنا ترى الصورة المادية المجسمة للجرى وراء البترول ، أو الذهب وهو أثمن وأعظم من قيمة من الذهب الأصفر ، والتحكم فى موارده .

ولعل بعض الارقام والحقائق كفيل أن يلقى بعض الضوء على قوة دولة البترول ، فأحدث الإحصائيات تحدثنا أن شركة « البترول الإيرانية ـ الانجليزية » تستخدم

٦٦٫٠٠٠ شخصا منهم ٦٠٫٠٠٠ من الإيرانيين ، وتدفع أجوراً ورواتب قدرها مليون جنيه فى الشهر الواحد . وهناك ٢٠٫٠٠٠ من الإيرانيين يستخدمهم المقاولون الذين يعملون من أجل الشركة خاصة فى عبادان . ويقدر البعض أن ما أنفقته الشركة على المساكن وغيرها من التسهيلات لموظفيها يعادل تقريبا ما استثمرته فى الآبار والمعدات الصناعية .

ايران و بترولها

غير أن للبترول بالرغم من هذه الصورة أثره فى الحياة الداخلية لإيران ، فالمعروف أن موارد ذلك البلد من الفحم ضئيلة القدر الأمر الذى يعرقل أية محاولة لتصنيع البلاد .

ومن هنا تبدو أهمية ذلك الزيت الذى يهىء جزءا من القوة المحركة التى تساهم فى النهضة الصناعية ، وتدفع الشركة حصصا سنوية للحكومة الإيرانية ، وهذه المبالغ عبارة عن نسبة طيبة من الايرادات العامة . ويرى البعض أن الحرص على عدم استحواذ دولة واحدة على جميع البترول الإيرانى ، إنتاجه واحتياطيه ، فى البلاد بأسرها من العوامل التى كان لها الأثر — إلى جانب أخرى سواها — فى احتفاظ البلاد باستقلالها السياسى .

والآن فلنرجع إلى الوراء ، إلى بداية القرن الحالى . لنرى كيف بدأت الامتيازات الأولى فى الشرق الأوسط تسعى نحو هذه المادة الثمينة .

الامتياز الاول فى بلاد فارس (ايران الان)

ولد وليم دارسى (William D'Arcy) فى ديفونشير بانجلترا ثم رحل عن وطنه إلى استراليا فى سن مبكرة ، وما لبث أن ذاع صيته كمحام فى مدينة وكهمبتن بولاية كوينزلند الواقعة على الجانب الشرقى من القارة ، وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان ، بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث

عن الذهب فى صخوره فما كان من ثلاثتهم إلا أن كونوا ما يشبه شركة توافرت على إجراء التجارب اللازمة بعد أن انضم آخران .

وانتهت الابحاث بالنجاح . وجمع دارسى ثروة طيبة ، فغادر استراليا إلى وطنه الاصلي مكتفيا بما وفق إليه .

فى هذا الوقت كان العالم الفرنسي دى مورجان مكباً على دراسات أثرية وحفريات فى سوس ، فلم يلبث أن أيقن بتوافر زيت البترول فى الاراضى القريبة من الحدود الفاصلة بين بلاد فارس والعراق . فاتح الرجل مواطنه كوت وأشرك الاثنان فارسياً يدعى كيتابكى ، واستقر رأى الثلاثة على وجوب استغلال هذه الثروة الكامنة . ولكن وقفت فى وجوههم عقبة ليس من السهل اجتيازها وهى عدم توافر المال اللازم ليحصلوا أولا على الامتياز ، وثانياً للبدء بالعمليات وهى شاقة كثيرة النفقات . إزاء هذا فكروا فى عرض الامر على ذلك الغنى الانجليزى دارسى فلقى المشروع منه قبولا وأمكنه الحصول على امتياز من الشاه مظفر الدين إذ ذاك لقاء مبلغ تافه قدره عشرون ألفاً من الجنيهات (ويقال مائتا ألف فرنك) وذلك فى ٢٨ مايو عام ١٩٠١ .

نقد عقد الامتياز

ولا نرتاب لحظة أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التى أوردناها كافية أن تبين بجلاء مبلغ الغبن الذى وقع على الدولة الفارسية من هذا الإمتياز المجحف الذى يذكرنا بمثيل له في القرن الماضى ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذى منحه وإلى مصر إذ ذاك محمد سعيد باشا إلى صديقه فرديناند دلسبس الفرنسى(١) .

---

(١) نورد هنا على سبيل الموازنة أهم نصوص عقد امتياز قناة السويس

١ — مدة امتياز ٩٩ سنة تنتقل بعدها ملكية القناة إلى الحكومة المصرية ب — تتولى الشركة حفر ترعة تخرج من النيل وتصل إلى منطقة القنال على أن تكون هذه الترعة العذبة ملكا للشركة ج — تتنازل الحكومة المصرية للشركة عن جميع الأراضى اللازمة لحفر الترعتين، دون أن تتقاضى عن ذلك ثمنا أو ضرائب . د — تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين بناء على طلب المهندس وحسب حاجات العمل ، وقد فسر دلسبس الأمر على أنه إلزام للحكومة بتقديم العدد المطلوب من العمال! — هـ — للشركة الحق فى استيراد الآلات اللازمة للعمل مع الاعفاء التام من أى رسوم جمركية . و — تقدر حصة مصر عما مبلغه ١٥ ٪ من صافى أرباح الشركة السنوية.

إن غرابة نصوص امتياز البترول الفارسى حملت كاتباً محايداً هو أنطون موهر على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة . ولكنا لا نجد ما يدعو إلى الدهشة والعجب لأن هذا دأب الرأسمالية الغربية فى البلاد التى تعدها متأخرة ، تعمل على استغلالها ما وسع الجهد . فلقاء مبلغ تافه جداً يمنح الشاه ذو السلطان المطلق احتكاراً كاملا شاملا لشركة أو شركات أجنبية لعهد طويل الأمد ، ويشل يد الدولة فى المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الكبير ، بل إنه يحول دون الاستفادة من عامل المنافسة بين مختلف الشركات المشتغلة باستنباط الزيت . ولا عبرة باستثناء المناطق الخمس الشمالية إذ لا ريب أن استبعادها راجع إلى قربها من الدولة الروسية القيصرية . وليس من شك أيضا أن هذا الإحتكار الشامل جعل للدولة البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية لها قيمتها فى بلاده ، ووضع فارس تحت وصاية أجنبية فعلية ، ومهد الطريق لاتفاق سنة ١٩٠٧ الذى قرر تقسيم هذا القطر الغنى الواسع إلى منطقتى نفوذ .

وفيما يلى أهم النصوص التى اشتمل عليها هذا الإمتياز الخاص باستخراج زيت البترول فى الامبراطورية الفارسية .

(١) جاء فى المادة الأولى أن لصاحب الامتياز الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحا للأغراض التجارية فى كافة أرجاء البلاد لفترة حددت بستين عاما منذ ابتداء الامتياز .

(٢) استثنى الاتفاق المناطق الآتية وهى :

أذربيجان وجيلان ومازندران واستراباد وخراسان (المادة ٦) ، فكأن الامتياز من الوجهة الجغرافية يشمل أربعة أخماس البلاد .

(٣) لصاحب الامتياز وحده الحق فى مد أنابيب للبترول من بلاد فارس بما فى ذلك المناطق الخمس المشار إليها آنفا إلى الانهار الجنوبية أو الساحل الجنوبى (المادة ٦) .

(٤) تتعهد الحكومة الفارسية باتخاذ كافة وأى الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز ، وصيانة المنشئات والأجهزة التى تقام لهذا الغرض ، وحماية ممثلى الشركة التى يزمع إنشاؤها ووكلائها وخدمها (المادة ١٤) .

(٥) تحصل الحكومة مقابل هذا على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافى أرباح أية شركة أوشركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط الامتياز (المادتان ٩و١٠) .

(٦) يكون عمال الشركة أو الشركات ، باستثناء الفنيين منهم ، من رعايا الدولة الفارسية (المادة ١٦) .

(٧) فى حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة الفارسية والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدين ، يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحد منهما ، ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء فى التحكيم ، ويكون حكم الحكمين أو حكم العضو الثالث فى حالة اختلافهما نهائيا (المادة ١٧) .

لقد أقر الاتفاق الأخير جعل جنوب البلاد منطقة نفوذ لبريطانيا وهى المنطقة التى كان المعتقد توافر البترول فيها . وهكذا نجد أن مصالح انجلترا لم تعد مقصورة على ما لساحل الخليج الفارسى من أهمية عسكرية بالنسبة إلى الأسطول الإنجليزى وسيادته فى المحيط الهندى وتحكمه فى الطريق إلى الهند ، بل دخل فى الأمر عنصر آخر له أهميته وهو البترول .

وهناك مسألة نود الإشارة إليها ، ذلك أن أهمية آبار البترول الفارسية لن تقتصر فى المستقبل على إمداد البحرية البريطانية بما يلزمها ، بل إن للأمر وجها آخر لا يقل عن ذلك خطرا ، فقد كانت انجلترا تحرص دائماً فى سبيل ضمان سيطرتها على البحار ، على إنشاء قواعد لتموين أسطولها بالفحم وذلك فى النقط ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مالطة وعدن ومدينة الرأس وغيرها . فلما بدا فيما بعد إمكان استخدام المازوت فى السفن صار من المتعين على انجلترا أن تجد قواعد لتموين أسطولها وذلك على الطريق الموصل إلى الهند واستراليا عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي . ومن هنا أصبح لساحل الخليج الفارسى قيمة جديدة ألا وهى إمكان إنشاء قواعد على شواطئه لتموين سفن الأسطول بحاجتها من هذا الوقود السائل . ومن ثم كان للامتياز الذى حصل عليه دارسى والذى ستشترك فيه إمارة البحر البريطانية فيما بعد أهمية كبيرة من هذه الناحية .

ونلاحظ على الامتياز من جهة أخرى أن حصة الحكومة من صافى الأرباح لم تحدد طريقة حسابها تحديدا دقيقا لا لبس فيه . وإنا لنعلم جميعا ما تستطيع الشركات عمله من إجراءات بحيث تهبط بصافى الأرباح إلى حدلا تعود معه الحصة بشىء له قيمته على الدولة مانحة الامتياز . وسنرى إلى أي حد أثار هذا الأمر نزاعا كبيرا بين الطرفين فى عهد الشاه رضا بهلوى .

تكوين شركة البترول الانجليزية الفارسية :

بدأت أعمال التنقيب فى موضع على مقربة من قصر شيرين عند الحدود التركية . وقد كان هذا الاختيار غير موفق بسبب الصعاب الكثيرة من طبيعية وغيرها . فمن الضرورى دفع رسوم جمركية للسلطات التركية ، وكان نقل المعدات والآلات اللازمة للعمل يتكلف نفقات باهظة ، ومن الصعب فى هذه المنطقة الجبلية الوعرة مد أنبوبة طولها ٣٠٠ ميل حتى شاطىء الخليج الفارسى وهو عمل تعجز عنه موارد الجماعة المحدودة . وفضلا عن هذا لم يكن مشروع سكة حديد بغداد قد خرج إلى حيز التنفيذ وبذا يمكن نقل الزيت بواسطتها . والجو فى منطقة العمل قارى متطرف والحرارة شديدة تكاد لا تطاق وبخاصة فى فصل الصيف . وكذلك كان سكان المنطقة من القبائل الرحل لا ينفكون عن النهب والاعتداء وينظرون إلى أولئك الأجانب بعين الحذر والارتياب بل والعداء .

وأخيراً أمكن الوصول إلى الزيت ، ولكن بلغ ما أنفق فى هذه الأعمال التمهيدية ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى شركة بدأت برأس مال قدره ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه فقط . . . بدا كأن مواصلة العمل فى غير مستطاع دارسى ، وهنا اتصل الرجل بشركة بورما للزيت وجعل لها نصيبا فى المشروع ، وتكونت نقابة جديدة بادرت إلى العمل فى إقليم قبائل البختياري فى الموضع المعروف باسم ميدان أو سهل النفط .

مر وقت دون أن يصاحب الشركة نجاح كاف حتى اتجه التفكير إلى الإقلاع عن المغامرة ، ولكن شاءت الأقدار خلاف ذلك . ففى ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ تفجر الزيت من باطن الأرض

بمقادير كبيرة، وفي ربيع العام التالي تألفت شركة لاستثمار هذا المورد (١٤ إبريل سنة ١٩٠٩) باسم شركة الزيت الإنجليزية الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، وبدأ الإنتاج التجاري عام ١٩١١ .

ولا عبرة بكلمة فارسية فهي في نظرنا دليل على مجال نشاط رؤوس الأموال الإنجليزية ، وإن الشرق ليعرف ماهية مئات الشركات الشرقية إسما والأجنبية جوهراً وبخاصة من حيث رأس المال والإدارة ، والمصالح التي تعمل من أجلها .

وقد قال السير ج . ت . كارجيل ـ مدير شركة بورما للزيت في ذلك الوقت ـ في جلسة الافتتاح للشركة الإنجليزية الفارسية إن هذا العمل «لا يقتصر على استحواذ شركة بورما للزيت على ما يبدو أنه من أغنى آبار الزيت في العالم ، بل إنه ضمن للامبراطورية البريطانية موردا طبيعيا يشعرون أن الأيام ستثبت أنه ذو أهمية عظمى للشعب ، وفي الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعي للثروة في أيد أجنبية غير بريطانية » .

وقد برهنت الحوادث فيما بعد على أن ظن رجال الشركة لم يخب لأن الآبار غنية بالفعل وتزايد إنتاجها باطراد ، وفضلا عن هذا كله فان البترول الفارسي كان من نوع ممتاز إذ بلغت نسبة البنزين في بعض الآبار ٥٥ ٪ . وأخيراً فالآبار في موقع طيب وأجور العمال الوطنيين رخيصة مما يترتب عليه خفض في نفقات الإنتاج والنقل . وكان رأس مال الشركة عند ابتدائها مليونين من الجنيهات الإنجليزية ، ونصف الأسهم من الأسهم العادية ، والنصف الآخر من الممتازة .

اشتراك الحكومة البريطانية في الشركة

كان الضابط فيشر قد تنبأ في عام ١٨٨٢ أن زيت البترول ستكون له أهمية عسكرية كبرى بالنسبة إلى الأساطيل . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٤ عين رئيساً للاميرالية . وفي نوفمبر تألفت لجنة للنظر في التوصيات اللازمة بشأن حصول البحرية البريطانية على حاجتها من الزيت . ومما تدين به انجلترا من الفضل للجنة أن هذه

الأخيرة حالت دون قيام دارسى ببيع الامتياز الذى سبق له الحصول عليه إلى شركة أجنبية سنة ١٩٠٦ ، واستطاع المستر ا . ج . بريتمان Pretyman رئيس اللجنة أن يحمل اللورد ستراتكونا على أن يأخذ الامتياز بصفة مؤقتة . ولكن على أثر وصول الأحرار إلى الحكم فى سنة ١٩٠٦ عمدت الحكومة إلى حل اللجنة ، الأمر الذى أثار غضب فيشر واستياءه إذ رأى السلطات لا تقدر دعوته حق قدرها . والواقع أن الظروف لم تكن مهيأة لنجاح الفكرة التى دعا إليها أمير البحر البريطانى إذ لم يثبت عمليا إمكان الاستغناء عن الفحم والاعتماد على هذا النوع الجديد من القوة المحركة فى السفن ، كما أن انجلترا لم تكن تملك فى بلادها شيئاً منه ، وإنتاج الامبراطورية ضئيل إلى حد لا تجوز معه المجازفة بالاقدام على تحويل نظام بناء السفن الحربية . وأكثر من هذا فإن أصحاب صناعة الفحم ساورهم القلق بشأن مستقبل سلعتهم ومصدر أرباحهم إذا قيض لرأى فيشر الانتصار وحل البترول فى السفن الحربية وقوداً بدلا من الفحم ، ولذا نراهم يقاومون الدعوة ويحيطونها بسياج من الشك من حيث جدواها وإمكان تنفيذها عملياً . ولكن ما لبثت الظروف أن أثبتت أنها أقوى من هذه الإعتبارات ، ذلك أن ألمانيا (سنة ١٩٠٩) بدأت فى تنفيذ برنامجها البحرى وأخذت تبنى المدرعات الضخمة والطرادات الكبيرة ، فأوجست انجلترا خيفة وخيل إليها أن ألمانيا تسعى لانتزاع سيادة البحار من يدها ، ورأت من المتعين عليها أن تبادر بإنشاء سفن أكبر وأسرع مما بنت عدوتها أو منافستها . وهنا تنبهت إلى الفوائد العظيمة التى تعود عليها من استخدام زيت البترول وقوداً بدلا من الفحم إذ لو تسنى لها ذلك لزادت قوة الأسطول البريطانى بما يعادل ٥٠ ٪ .

وفى هذه اللحظة نلمس منظراً عجيباً ، ذلك أن فيشر الغاضب على المسئولين فى بلاده والذى يقضى إجازة على مقربة من نابلى بإيطاليا يفاجيء بزيارة من رئيس الوزارة أسكويث ووزير البحرية ونستن تشرشل . تحادث معه الرجلان عن اقتناعهما بسداد رأيه ، وطلبا إليه العودة إلى العمل كى يشرف على تنفيذ أهدافه وتحقيق نبوءته ، وناشداه باسم الوطنية وصالح الإمبراطورية . كانت الزيارة ترضية ولاشك ، وتغلب الشعور الذاتى بالأهمية وانتصرت العاطفة الوطنية على استياء الرجل وكراهيته لحكومة الأحرار ، فقبل الإشراف على العمل كيما يتم تنفيذ السياسة الجديدة .

وفى ٣٠ يوليه سنة ١٩١٢ تألفت The Royal Commission on Oil and Oil Engine وكان هذا العمل نقطة ابتداء لها أهميتها . وبناء على توصيات اللجنة وضع تصميم السفينة الحربية الملكة إليزابث بحيث تستخدم الزيت بدلا من الفحم ، وكان فيشر يتمنى لو أوصت اللجنة باستعمال آلة الاحتراق الداخلى .

إذن ثبت صدق نبوءة فيشر ، وإذن اعتزمت الأميرالية البريطانية التحول إلى البترول وقوداً لأساطيلها ولكن ، من أين يمكن الحصول عليه ؟ ... إن موارد الامبراطورية منه ضئيلة إلى حد لايصح الاعتماد عليه فهو عبارة عن ٢ ٪ من الانتاج العالمى ومعظم هذا المقدار التافه تفتحه شركة واحدة هى شركة بورما للزيت .

وتقع الآبار التى تستغلها فى بورما وآسام . وأكثر من ٩٥ ٪ من واردات الإمبراطورية يرد من الولايات المتحدة أى من شركة ستاندارد أويل بعبارة أخرى ، ولاريب أنه لايجوز للبحرية البريطانية أن تظل تحت رحمة هـذه الشركة فقد تنشأ ظروف تحول دون إمدادها البحرية بكافة مايلزمها ، كما أن الحصول على الزيت منها معناه دفع ثمن أعلى لهذه المادة الحيوية . وإزاء هذه الظروف يجب الاعتماد إلى أكبر حد ممكن على البترول الموجود فى بلاد أقرب إلى وضع المستعمرات البريطانية ، وتكون لانجلترا فيها مصالح قوية ، ولها فيها اليد العليا الغالبة .

وحدث فى سنة ١٩١٤ أن طلبت الحكومة من الشركة أن تمدها بمقادير كبيرة من الزيت ، وهنا اقترح سير كارجيل زيادة رأس المال . ولم يكن تنفيذ هذا الأمر ميسوراً لأن المؤسسة حديثة العهد ولم يتعد إنتاجها (سنة ١٩١٢) مائة ألف طن ، فضلا عن أن المستقبل ليس فيه مايشجع كثيراً بسبب اضطراب الأحوال السياسية فى البلاد ونفور الروح الوطنية من الأجانب بعـد ماعملته دولتا الروسيا وبريطانيا من تقسيم البلاد منطقتي نفوذ أو احتلال بمعنى أصح . إزاء هذه الصعاب أشير باشتراك الحكومة البريطانية نفسها فى الأمر ، وهو عمل قوبل بالمعارضة من نواح عـدة فاعترض البعض على اشتراك الدولة فى مثل هذه الأعمال التجارية ، وقيل كذلك إن اشتراك الحكومة معناه تقيدها بالحصول على حاجتها من البترول من مورد واحـد

يقرب أن يكون احتكاراً وبذلك لاتستطيع الاستفادة من عامل المنافسة بين شركات البترول فى السوق الحرة .

غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية كانت أعظم قيمة من هذه الاعتراضات . وأخيراً أقر البرلمان الاقتراح المعروض بأغلبية ٢٥٤ صوتاً ضد ١٨ صوتا وهكذا أصبح للحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة(١) . ولم تمض أسابيع قلائل حتى عقدت الأميرالية اتفاقا مع الشركة على أن تمدها بمقدار معين من الزيت لمدة ٣٠ عاما . وقد كان العمل مصدر خير للطرفين إذ ضمن حاجة البحرية من جهة كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها فى كافة الحالات ، الأمر الذى كفل لها اطراد التقدم فى أعمالها وساعدها على زيادة إنتاجها . لم تتدخل الحكومة الفارسية فى الأمر ، وإنه لمن الغريب أن تدور مثل هذه المفاوضات الخطيرة من وراء ظهر حكومة البلاد الشرعية . قد يقول البعض إن هذه صفقة تجارية ، وهذا كلام ظاهرى يخفى أمراً خطيراً ذلك أن امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم فى شركة مجال نشاطها بلاد هى موضع الأطماع الاستعمارية معناه أن هذا الإمتياز الإحتكارى أصبح انجليزياً حكومياً فعلا وصار أى خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الفارسية نزاعاً بين الأخيرة

---

(١) لبيان مركز الحكومة البريطانية نورد البيان التالى عن رأس مال الشركة فى عام ١٩٣٥

النوع	مقدار ما تملكه الحكومة البريطانية (بالجنيهات الانجليزية)	مقدار ما يملكه الغير	المجموع
اسهم الامتياز الاولى	١٠٠٠	٧ر٢٣١ر٨٣٨	٧ر٢٣٢ر٨٣٨
اسهم الامتياز الثانية	—	٥ر٧٤٣ر٤١٤	٥ر٧٤٣ر٤١٧
الاسهم العادية	٧ر٥٠٠ر٠٠٠	٥ر٩٢٥ر٠٠٠	١٣ر٤٢٥ر٠٠٠

ويدل على مدى نشاط أعمال الشركة ونجاحها الأرقام الآتية عن أرباحها الصافية (مقدرة بالجنيهات الانجليزية) .

السنة	المبلغ
١٩٣١	٢ر١٣٨ر٧١٧
١٩٣٢	٢ر٣٧٩ر٦٧٥
١٩٣٣	٢ر٦٤٣ر٩٧٨

والدولة الانجليزية تتدخل فيه بطريقة سافرة وتستخدم كافة قواتها الدبلوماسية وغيرها على سبيل الضغط كما سيحدث فى المستقبل وسنرى منه أمثلة وفيرة . فكأن انجلترا حصلت فعلا على السيطرة الاقتصادية على منطقة الامتياز وهذه خطوة قوية بعد اتفاق سنة ١٩٠٧ والذي كان مقدمة لتجزئة بلاد فارس نهائياً ، ولولا الثورة الروسية الكبري عام ١٩١٧ وسقوط الحكومة القيصرية لما نجا هذا القطر الشرقى من هذا المصير ، ولأصبحت إيران المستقلة فى ذمة التاريخ وحدثاً من أحداث الماضى .

وإلى جانب زيادة رأس المال من حين إلى آخر ، نجد أن الشركة أقدمت على إنشاء عدد من الشركات التابعة ، وكلها تتميز بغلبة المصالح المالية البريطانية فيها لأن عقودها تنص على ذلك صراحة . وأقدم الشركات التابعة هى شركة بختيارى للزيت المؤسسة سنة ١٩٠٩ لاستغلال آبار الزيت الواقعة فى الحقول البعيدة فى وسط مناطق الزيت الجنوبية . وقد خصت هذه الشركة زعماء البختيارى بما مقداره ٣ ٪ من الأسهم حتى تضمن ولاءهم وحسن جيرتهم ، أما بقية الأسهم فملك لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية .

وفى سنة ١٩١٥ تكونت The British Tanker Company Limited وهى شركة ملاحية تقوم بنقل الزيت فى سفنها إلى أوربا . وقد نشطت أعمالها بالإستيلاء على عدد كبير من سفن الأعداء بحيث بلغت حمولة سفنها ٢٠٠ر٠٠٠ طن فى ختام عام ١٩١٧ . وكذلك كان من نتائج الحرب مع ألمانيا أن نقلت إلى شركة الزيت الإنجليزية الفارسية ملكية معظم الأسهم التى سيطر عليها الماليون الألمان فى شركتى The British Homelight Oil Company وشركة البترول ، وكلاهما مؤسستان لبيع الزيت فى أوربا وبريطانيا العظمى .

(ثانيا) الزحف على الشرق الأدنى

نزاع بين فارس وتركيا

كان للكشف عن البترول فى المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ، أن ثار بينهما الخلاف إذ ادعت الحكومة الأخيرة ملكية هذه المنطقة ، وأخيراً تقرر تعيين لجنة للنظر فى الأمر ، وأصدرت قرارها فى نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو يقضى بالتنازل لتركيا عن جزء من الأرض التى هى موضع النزاع .

شركة البترول التركية

ولما رأى السلطان عبد الحميد الثانى أعمال التنقيب فى بلاد فارس والامتياز الممنوح للانجليز ، أراد أن يستغل هذا المورد فى بلاده وحاول منذ سنة ١٩٠٢ أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة ، ثم أعطى ما كان منها فى شمالى أرض الجزيرة إلى الشركة الألمانية صاحبة امتياز مد سكة حديد بغداد ، وذلك فى سنة ١٩٠٣ ، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذى فى القسم الجنوبى من هذا الإقليم بتأسيس شركة بترول تركية ، ولكن بنك تركيا أبى الاشتراك فى الموضوع بسبب عدم توافر المال اللازم لديه ، وهنا لجأ السلطان إلى رجال المال فى لندن وفاتح سير إرنست كاسل فى الأمر ، وكان الأخير ألمانى الأصل وتجنس بالجنسية الإنجليزية ، ورأى فى الاقتراح السلطانى فرصة طيبة لتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين الإنجليزية والألمانية عن طريق الصلات الاقتصادية ، ولذا نراه يبلغ السلطان ضرورة اشتراك رؤوس الاموال الالمانية فى المشروع المزمع القيام به وذلك بمقدار النصف على الأقل .

إزاء هذا اتجه السلطان إلى البنك الالمانى Deutsche Bank وهو من أعظم المؤسسات المالية بألمانيا إذ ذاك . فقابلت هذه المؤسسة الفكرة بالارتياح ، لأنها بذلك تضمن لبلادها الاشتراك فى استثمار موارد البترول بالشرق الادنى ، وتدعيم

نفوذها فى هذا الإقليم ، فضلا عن أن المشروع فرصة طيبة للتخلص من سيطرة شركة ستاندارد أويل الأمريكية الجبارة .

غير أن الوطنيين الأتراك إذ دروا بالأمر ثارت ثائرتهم ، واشتد بهم الحنق ، واتهموا حكومة السلطان الاستبدادية بالتمكين للنفوذ الأجنبي من السيطرة على موارد البترول . كانت العاصفة قوية وشديدة مما أرغم السلطان على الرضوخ ، وجعله يلجأ إلى بنك تركيا الوطنى الذى قبل الاشتراك هذه المرة . وبهذه الطريقة تكونت شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وكان توزيع الأسهم فيها حسب النظام الآتى :

(١) ٢٥ ٪ للبنك الألمانى نيابة عن شركة سكة حديد بغداد الألمانية .

(٢) ٢٢٫٥ ٪ لشركة البترول الأنجلوسكسونية ، وتمثل شركتى رويال دتش وشل .

(٣) ٤٧٫٥ ٪ لبنك تركيا الوطنى ، وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا المصرف مؤسسة إنجليزية .

(٤) ٥ ٪ للمستر جلبنكيان C.S. Gulbenkian وهو مالى دولى لعب دوراً هاماً فى إتمام هذا المشروع .

سيطرة رأس المال البريطانى فى الشركة

ولكن مقادير البترول التى أمكن استخراجها كانت صغيرة ، ونفقات نقلها كبيرة بسبب بعد مواطنها عن البحر . هذه العوامل جعلت الأتراك يشعرون بخيبة الأمل ودفعهم هذا الشعور إلى التفكير فى التخلص مما لهم من أسهم ، وفى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ نقل بنك تركيا الوطنى بإيعاز من الحكومة البريطانية ما له من مصالح فى شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجليزية الفارسية التى صار لها بذلك ٧٧٫٥ ٪ من أسهم الشركة صاحبة حق الاستغلال فى منطقة الموصل . وما لبثت شركة البترول التركية أن حصلت من الحكومة العثمانية على وعد كتابى بامتياز يشمل منطقتى الموصل وبغداد .

بهذه الوسائل اقتسمت الدول الاوربية الكبرى وشركات البترول الاحتكارية مناطق المعدن ذى الاهمية داخل الدولة العثمانية .

ولكن الواقع أن الحكومة الإنجليزية هى التى أصبحت ذات النفوذ الأعلى ، والمصلحة الغالبة فى هذا الميدان الملىء بالاحتمالات البعيدة فى المستقبل ، وضمنت بذلك موارد جديدة لبحريتها إلى جانب ما سبق لها السيطرة عليه فى الامبراطورية الفارسية . ومنذ ذلك الوقت عظمت أهمية الشرق الادنى بالنسبة إلى انجلترا بسبب ماتضمه أرضه من البترول ، فضلا عن أهميته العسكرية إذ يقع على أقرب الطرق إلى الهند وغيرها ، كما أنه مجال واسع لاستثمار رؤوس الاموال الإنجليزية فى شتى النواحى . وقد تهيأت لانجلترا الفرصة بنشوب الحرب الاستعمارية الأولى لكى تطرد منافستها القوية ألمانيا من الميدان ثم تبسط سلطانها الفعلى على ممتلكات الدولة العثمانية تحت ستار الانتداب أو المعاهدات الدائمة ولو بالاشتراك مؤقتاً مع فرنسا إلى أن يحين موعد إبعادها عنه نهائيا .

الفصل الرابع

احتكار البترول فى القطر المصرى

شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية (١)

بدأ البحث عن منابع البترول فى القطر المصرى منذعام ١٨٦٨ ، وكان فى بداية الأمر « مقصوراً على المساحات الجيولوجية والطبوغرافية على الشاطىء الغربى لخليج السويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء ، حيث كانت دلائل وجود البترول ظاهرة على سطح الأرض . ثم تدرجت طرق البحث إلى استعمال أحدث الطرق الجيوفيزيكية وأدق الآلات الهندسية بواسطة بعثات مجهزة بكل الوسائل الفنية للتغلب على مصاعب البحث ، والسير والإقامة فى الصحراء » (٢) .

ونجحت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فاكتشف منبع جمسة خلال عام ١٩٠٩/١٩١٠ ، وأعقب ذلك كشف منبع الغردقة (١٩١٣ - ١٩١٤) ، وأخذ الإنتاج يتزايد باطراد فبلغ ٢٢٤٣٠٠ من الأطنان المترية مقابل ٩٩٦٨٠ سنة ١٩١٤ و ٢٧٩٣ سنة ١٩١١ .

وفى سنة ١٩٢١ اكتشف حقل « أبو دربه » إلا أنه لم يكن ذا أهمية تجارية إذ لم يزد إنتاجه عن ١٢٥٢ طنا (عام ١٩٢٧) ، ولم يتعد من العمر ثمانى سنوات . وخلال ١٩٣٧/١٩٣٨ حدث كشف هام للغاية ، ذلك هو رأس غارب الذى أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية ، والذى يعتبر من أغنى الحقول المصرية ، فقفز الإنتاج إلى ٦٦٦ر٤١٩ طنا (١٩٣٩) و٤٦٨ر٣٥٠ر١ (١٩٤٥) .

ولقد علق رئيس شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية على هذا الكشف بقوله فى اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ : « وفيما يتعلق بالنتائج المالية عن السنة الحالية ، فان الحسابات تدل على زيادة طيبة فى أعمالنا ، نتيجة للانتاج

---

(١) Anglo-Egyptian Oilfields Company

(٢) تقرير لجنة الصناعات ص ٤٦٧ ، والذى أصدرته وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٤٨

الذي حصلنا عليه من حقل رأس غارب . إن كشف هذا الحقل الذى لم يتم إلا بعد نفقات كبيرة قد نجمت منه زيادة طيبة فى دخلنا وأرباحنا ... وقد استطعنا المحافظة على إنتاجنا منذ بداية السنة فى مستوى يدعو إلى الرضاء ، وفتحنا بعض آبار إضافية » .

غير أن السنوات التالية لانتهاء الحرب شهدت تطوراً كبيراً ، فكشفت منابع السدر وعسل وبدا الإنتاج فى الأول فى أوائل عام ١٩٤٧ وفى الثانية فى مارس من عام ١٩٤٨ . وكشفت شركة ستاندارد الأمريكية بئراً فى وادى الفيران وبدأ العمل فيه فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ولكن هذه الشركة الأخيرة قد صفت أعمالها بالقطر المصرى فى أوائل عام ١٩٥٠ ، بعد أن أنفقت ١٦ مليوناً فى ١٣ عاما . ومما هو جدير بالذكر أن الكشوف الجديدة قفزت باحتياطى مصر من البترول من ٢٠ مليوناً من الأطنان المترية إلى ٥٠ مليونا . والجدول التالى يوضح تطور الإنتاج البترولى فى القطر المصرى (مقدراً بالأطنان المترية) (١) :

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩١١	٢٧٩٣	١٩٢٤	١٦٣٣٤١	١٩٣٧	١٧٠٨٦٠
١٩١٢	٢٧٩٦٢	١٩٢٥	١٧٩٦٥١	١٩٣٨	٢٢٥٧٣٦
١٩١٣	١٢٧٨٦	١٩٢٦	١٧٢٩٥٢	١٩٣٩	٦٦٦٤١٩
١٩١٤	٩٩٦٨٠	١٩٢٧	١٨٤٥٥٦	١٩٤٠	٩٢٨٩٥٧
١٩١٥	٣٠٠٥٤	١٩٢٨	٢٦٨٣٢٣	١٩٤١	١٢٢٠٠٦٤
١٩١٦	٥٧٧٤٣	١٩٢٩	٢٧٢١١٤	١٩٤٢	١١٨١٨١٠
١٩١٧	١٣٦٨٤٥	١٩٣٠	٢٨٥٠٨٨	١٩٤٣	١٢٨٤٩٦٦
١٩١٨	٢٨١٦٨٥	١٩٣١	٢٨٩٤١٩	١٩٤٤	١٣٥٢٩٤٣
١٩١٩	٢٢٤٣٠٠	١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	١٩٤٥	١٣٥٠٤٦٨
١٩٢٠	١٤٧٩٥٠	١٩٣٣	٢٣٧٧٢٦	١٩٤٦	١٢٧٨٦٥٣
١٩٢١	١٨٢٦٦٨	١٩٣٤	٢٢١٠٢٨	١٩٤٧	١٣٢٦١٣٨
١٩٢٢	١٧٢٨٧٤	١٩٣٥	١٨٢٠٠٣	١٩٤٨	١٩٠٠٠٠٠
١٩٢٣	١٥٣٤٠٢	١٩٣٦	١٨٢٥٢١	١٩٤٩	٢٣٠٠٠٠٠

(١) المصدر السابق ص ٤٧٢ (لغاية عام ١٩٤٥) ، ومجلة المهندسين فى العدد الخاص بمؤتمر البترول (لعامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧) وتقرير شركة رويال دتش شل (لعامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩)

شركات البترول العاملة فى مصر

قبل الحرب العالمية الأولى حصلت شركات ثلاث(١) على تصريح بالبحث عن البترول فى منطقة جمسة ، ثم اندمجت هذه الشركات الثلاث فى شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية (٢) . وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، صار للأخيرة بمقتضاه القيام بأبحاثها فى مناطق أخرى ، وحددت إتاوة الحكومة بما مبلغه ٥ ٪ من الإنتاج ، كما صار لها ١٠٠ر٠٠٠ سهم من الاسهم المرموز لها بحرف (ج) ، وفى سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يجيز للشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة فى مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة من الكيلومترات المربعة حسب اختيار الشركة على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤ ٪ .

وفى مايو من عام ١٩٤٨ أحيل إلى مجلس النواب المرسوم بمشروع قانون يرخص للحكومة فى التعاقد مع الشركة بشأن استغلال البترول الذى تم كشفه فى منطقة سدر . وقد صدر المرسوم ونص فى المادة الثانية منه على ألا تتجاوز مدة الاستغلال ٣٠ عاما من تاريخ الالتزام تجدد لمدة ١٥ عاما وذلك طبقا للشروط التى تكون سارية بمقتضى الاحكام المعمول بها فى شأن التجديد .

وتدفع الشركة إتاوة قدرها ١٥ ٪ من قيمة البترول المستخرج عينا أو نقدا ، كما يكون للحكومة الأولوية فى شراء ٢٠ ٪ من الخام بالمنطقة أو مستخرجاته ، على أن يكون نصفها بسعر المثل فى السوق العالمية ، مخصوما منه ١٠ ٪ والآخر بدون خصم .

ومن النصوص الهامة أنه لا يمكن تأويل أى نص فى العقد بما يفيد تمليك

---

(١) The Red Sea Oilfields Ltd, Africa Prospecting Syndicate Ltd., Egyptian Oil Trust Ltd.

(٢) من شركات شل التابعة .

المستأجر لأى جزء من الارض موضوع عقد الإيجار ، أو منحه أية حقوق أخرى عدا ما ورد بشأنه نص صريح ، كما أن ذلك لا يمنع الحكومة من التصرف فى الارض على الوجه الذى تراه .

ونص البند العاشر من العقد على أنه فى حالات الطوارىء لأسباب قومية أو بسبب الحرب (وللحكومة وحدها حق تقرير قيام حالات الطوارىء) يكون للحكومة حق الاستيلاء على جميع البترول الناتج بمقتضى العقد (ومشتقاته) ، كما يتعين على المستأجر أن يبذل قصارى جهده فى زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة ، ويلتزم المستأجر بالتوسع فى الاستثمار إلى أقصى حد غير متأثر بصوالحه الأخرى . فإذا ما رأت الحكومة تهاونا فى تحديد هذا الشرط فلها الحق فى إخطار المستأجر وتقرير ما ترى اتخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص . وكل نزاع أو خلاف قضائى بين الحكومة والمستأجر يكون من اختصاص المحاكم المصرية طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المصرية .

أما الشركات الأخرى فهى سوكونى ڤاكوم Socony Vacuum وهى تشترك مع شركة أويل فيلدز فى الآبار الجديدة فقط . ولقد سبق أن أشرنا إلى شركة ستاندارد الأمريكية وتصفية أعمالها ، وهناك شركة فرنسية قد حصلت على تراخيص بالتنقيب عن البترول وسنعرض لها بعد قليل .

تطور رأس مال الشركة

كان رأس مال الشركة فى بداية عملها ٣٠٠ر٠٠٧ من الجنيهات الإنجليزية ممثلا فى أسهم عادية قيمة كل منها جنيه انجليزى واحد ، ثم أخذ يتزايد باطراد كما يتضح من البيان التالى :—

السنوات	القيمة المدفوعة		المجموع
	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
١٩١١	٣٠٠٠٠٧	—	٣٠٠٠٠٧
١٩١٢	١٠٠٠٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩١٣	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٦٠٢٥٠	١٠١٥٦٠٢٥٠
١٩١٤	١٠١٠٠٠٠٠٠	١٨٧٠٥٠٠	١٠٢٨٧٠٥٠٠
١٩١٥	١٠١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٣٥٠٠٠٠٠
١٩٢٠ — ١٩٤٢	١٠٨٠٨٠٠٠٠	—	١٠٨٠٨٠٠٠٠

ويتكون رأس المال الحالى من الآتى :

(ا) ١٠٧٠٨٠٠٠ سهم عادى حرف « ب » (منها ٣٠٦٧٨٠ لحامله . ١٠٤٠١٢٢٠ أسهم إسمية) قيمة كل منها جنيه انجليزى واحد مدفوع بالكامل .

(ب) ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادى إسمى حرف « ج » (نصيب الحكومة المصرية) قيمة كل منها جنيه انجليزى مدفوع بالكامل .

ويتم توزيع الأرباح الصافية السنوية وفق النظام التالى :—

(ا) يوزع مبلغ ٧٨٥٠٠ جنيه انجليزى على حاملي أسهم حرف «ب» .

(ب) يوزع مبلغ ٥٠٠ جنيه انجليزى علي حملة الاسهم « ج » .

(ح) يوزع الباقى بنسبة ٩٠ ٪ لحملة الاسهم حرف «ب» و ١٠ ٪ للأسهم حرف « ج » .

وهذه المؤسسة الإحتكارية الاجنبية من المشروعات التى أطرد نجاحها إلى حد كبير كما يتضح مما نورده من بيانات . وبرغم هذا فما يعود على الحكومة المصرية صاحبة الارض التى تستغل مواردها الدفينة حصة ضئيلة حقا ، الامر الذى يجعلنا نهيب بالمسئولين ، لا فى مصر وحدها بل وفى بلدان الشرق الأوسط ، أن يركزوا جهودهم فى إعادة النظر فى عقود الشركات الاجنبية بما يحقق مصالح هذه البلدان وبطريقة أدنى إلى العدالة .

توزيع الأرباح

السنوات	نصيب السهم حرف «ب»	نصيب السهم
١٩٢١	١٥ ٪	٣٤٫٧٤ ٪
١٩٢٣/١٩٢٢	١٢٫٥ ٪	٢٠٫ ٪
١٩٢٤	١٠ ٪	١٥٫٢٦ ٪
١٩٢٦/١٩٢٥	١٢٫٥ ٪	٢٠ ٪
١٩٢٧	١٧٫٥ ٪	٢٩٫٤٩ ٪
١٩٢٩/١٩٢٨	٢٢٫٥ ٪	٣٨٫٩٨ ٪
١٩٣٠	١٧٫٥ ٪	٢٩٫٤٩ ٪
١٩٣٥/١٩٣١	١٠ ٪	١٥٫٢٦ ٪
١٩٤١/١٩٣٦	١٢٫٥ ٪	٢٠ ٪
١٩٤٢ (١)	٩٫٢٥ ٪	٢٠ ٪

اشتراك رأس المال الفرنسى

وتشترك فى عمليه البحث عن البترول فى مصر « الشركة العامة للبترول الفرنسى » Compagnie Générale du Pètrole Français، وهى شركة مساهمة فرنسية

---

(١) البيانات السالفة الذكر عن رأس المال والأرباح مستقاة من كتاب إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها الرئيسى فى القطر المصرى (يونيه ١٩٤٤) ص ٩٥٣ — ٩٥٤ وترى إتماماً للفائدة أن ننقل من الكتاب المذكور تحليلا للميزانية بالجنيهات الإنجليزية لعام ١٩٤٢ والتى تلقى ضوءاً على مركز الشركة:

مقرها باريس . وقد حصلت على الامتياز الأول فى ديسمبر من عام ١٩٤٩ ، ثم نالت الامتياز الثانى فى يوليه سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت جميع المشروعات بقانون قد الغيت فى بداية السنة الأخيرة ، ومن بينها الامتياز الذى سبق أن منحته هذه الشركة . ولقد ترتب على الامتياز الجديد أن استعدت الشركة الفرنسية للعمل وقد بدأ نشاطها فعلا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وينصب الامتياز على مساحات قدرها ٥٠٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ من الكيلومترات

تحليل الميزانية

	الخصوم
١٨٠٨٠٠٠	رأس المال
٣٩٦٩٥١٨	دائنون ومصاريف متراكمة واحتياطى الضرائب
٣٠٠٨٢	أرباح لم يطالب بها
١٠٠٠٠٠	احتياطى التنقيب
٢٦٤٥٥٩٢	احتياطى لهبوط القيمة
٢٩٢٨٤٤	حساب الارباح والخسائر
٨٨٣٧٠٣٦	الجملة
	الأصول
٤١٨٤٠٨٦	ممتلكات الشركة
٥٢٣٥١	الادوات التى تستعمل فى حقول البترول
٨٧٣٨١٥	الادوات التى بالمخازن وفى الترانسيت
٢٥٢٤٦٧	زيت البترول فى المخازن وآخر مودع
٢٢٠٢٨٥٩	مدينون وفوائد متراكمة ومبالغ دفعت مقدما
١١٢	استمارات وسلفيات لشركات فرعية
٩٦٣٠٨٩	استثمارات مشاريع حكومية وقراطيس مالية حكومية
٥٧٨٢٥٧	نقدية بالصندوق وفى البنوك فى لندن وفى مصر
٨٨٣٧٠٣٦	الجملة

(المرجع السابق ص ٩٤٥)

تقتضى رخص البحث الممنوحة لها وعددها ٥٢ رخصة . وهذه المساحات موزعة فى مناطق رأس محمد والعريش وشمالى الاسماعيلية . ومما تجدر الاشارة اليه بهذا الصدد أن الشركة الفرنسية تقوم باستثمار البترول فى آبار متفرقة فى سوريا ولبنان .

تنظيم عملية استغلال البترول

أشرنا إلى ما ورد من أحكام جديدة فى (القانون الخاص باستغلال الآبار الجديدة والممنوح لشركة أويل فيلدز ، وفى عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام المتعلقة باستغلال المناجم والمحاجر (١) ، وفيما يلى أهم الأحكام :

(مادة ٤) يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم فى أملاك الافراد أم فى المياه الإقليمية إلا بترخيص خاص ، ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود .

(مادة ٥ فقرة ج و د) أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وجب الإعلان عن منطقة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزايدة عامة ، ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون وإلى زمن محدود

(مادة ١٠) لا يبرم عقد الاستغلال ما لم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاما قابلة للتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاما .

(مادة ١٥) للحكومة شراء ما لا يزيد على ٢٠ ٪ من خام البترول الناتج من المنطقة المرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة بثمن يقل بمقدار ١٠ ٪ عن سعر المثل فى سوق عالمية معترف بها .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٣ ـ ١٢ أغسطس ١٩٤٨

(مادة ١٦) للحكومة فى حالات الطوارىء الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم الخام أو المكررة ومطالبة صاحبه بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء .

وللحكومة كل ذلك فى غير حالات الطوارىء المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل ، أو حد من انتاجه ، وترتب على ذلك عجز فى تموين البلاد ، أو كان ذلك بقصد التحكم فى الاسواق .

الخلاف بين الحكومة وشركات البترول

فى عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة (١) ، والغرض منه سد نقص فى التشريع ومواجهة التوسع الاقتصادى ورعاية المصالح القومية دون إغلاق الباب فى وجه رؤوس الأموال الأجنبية . وقد تضمن القانون الأحكام التالية التى تعبر عن هذه الروح :

(مادة ٤) ، يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لاتزيد على ألف جنيه . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التى يكون نشاطها موجها بصفة خاصة إلى الإشتغال المالى فى مؤسسات أعلبها فى الخارج »

ولقد جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن من مصلحة الشركات المساهمة أن يكون بين أعضاء مجالس إدارتها مصريون يعرفون حاجات البلاد ومقتضيات العمل فيها ، هذا إلى أن البلاد الاخرى قد أخذت بذلك .

(مادة ٥) يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع مايتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة .

---

(٢) بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٧

كذلك لايجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع العمال، ولا أن يقل مجموع مايتقاضونه من أجر عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام مديرين فنيين ومستشارين إخصائيين من الاجانب فى حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التى يحددها ، ولا يدخل هؤلاء الفنيون فى حساب النسب المقررة .

(مادة ٦) يجب تخصيص ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . ولايدخل فى حساب هذه النسبة الاسهم التى تكتتب بها الاشخاص المعنوية ... ولاتسرى على الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون إلى أن تنتهى مدتها على أن تراعى فى حالة تجديدها .

ولقد أثار نص المادة السادسة اعتراضاً كبيراً وبخاصة من ناحية شركات استغلال البترول ، وقيل فى معرض التبرير أن المصريين لا يقبلون كثيراً على هذه العملية الكثيرة الكلفة والتى قد ينقضى عليها وقت طويل قبل أن تصبح مجزية . وفضلا عن هذا فاستغلال البترول يتطلب أموالا ضخمة غيرمتوافرة بالبلاد .

ومن نواحى الخلاف ما نص عليه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن جعل مدة الاستغلال ثلاثين عاما (وإن جاز تجديدها مرة واحدة لمدة لا تزيد على ١٥ عاما) .

وتقول الشركات أن المدة غير كافية وقد تنقضى سنوات عدة قبل أن تصبح الشركة فى مركز يتيح لها استغلال البترول بطريقة تجارية .

وتعترض الشركات أيضاً على نص المادتين ٤، ٥ فالاولى تجعل الترخيص بالبحث بقانون ، فاذا ما ثبت وجود المعدن نصت المادة الأخرى على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها فى مزايدة عامة .

إلا أنه يلاحظ أن المشرع قد استدرك الامر فقال فى الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة إن المزايدة العامة تمتنع فيما إذا آل حكم الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الاولوية وذلك بحكم القانون .

ويبدو من المناقشات التى دارت أن أعظم الاعتراض منصب على النص الخاص بتخصيص ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس

الشركة أو عند زيادة رأس المال (١) .

محاولة للحكومة المصرية

عنيت الحكومة المصرية بالمشروع الامريكى الخاص بمد أنابيب من المملكة العربية السعودية حيث تملك الشركات الأمريكية امتياز استخراج البترول ، إلى ساحل البحر المتوسط لتيسير نقله . وقد بحثت وزارة التجارة والصناعة المصرية الامر من مختلف الوجوه فرأت أن من صالح البلاد الإقتصادى أن يمتد أحد خطوط الانابيب المراد مدها إلى أحد الموانىء المصرية وإنا لنورد هنا نص المذكرة التى رفعها معالى سابا حبشى باشا وزير التجارة إلى مجلس الوزراء حينذاك : —

تملك بعض الشركات الامريكية عقود استغلال لمنابع غزيرة للبترول بالمملكة السعودية ، وتعمل تلك الشركات على مد أنابيب لنقل جزء كبير من إنتاج البترول من هذه المنابع إلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، حيث تقام معامل لتكريره وتوزيعه على مختلف أقطار العالم .

وقد بحثت الوزارة الفوائد التي تعود على مصر لو امتدت خطوط الانابيب المشار إليها إلى أحد الموانىء المصرية . وهى تتلخص في الآتى :

١ — يستهلك القطر فى الوقت الحاضر زيادة على ما يستخلص من المنابع المصرية حوالى ٩٠٠ر٠٠٠ طن من منتجات البترول المكررة . . . . الكيروسين والسولار والديزل والمازوت ، تستوردها الشركات من إيران والبحرين وفلسطين .

وعلي أساس الاسعار الحالية تقدر ما تتكلفه الشركات فى شراء هذه الكمية بما لا يقل عن مليون جنيه ، زيادة على ما كانت تتكلفه فى شراء نفس الكمية من منتجات مكررة محلياً من خام أجنبى منقول إلى القطر بواسطة خطوط الانابيب .

ولاشك فى أن مد خطوط أنابيب البترول العربى إلى أحد موانىء القطر المصرى ، وإقامة معامل بها لتكرير البترول المنقول ، سيوفر علي المستهلك هذه المبالغ .

---

(١) ينتظر أن يثار هذا الموضوع فى الدورة البرلمانية التى تبدأ فى السبت الثالث من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولقد ورد فى بعض الصحف المصرية أن هناك تفكيرا بشأن خفض هذه النسبة المقررة فى المادة (٦) من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧

٢ — اعتماداً على غزارة منابع البترول فى شبه جزيرة العرب ، وعلى المدة الباقية فى عقود الاستغلال نقدر أن ما ستنقله خطوط الانابيب من تلك المنابع سيتجاوز ستة ملايين طن سنوياً — وعلى فرض أنه سيتفرع من تلك الخطوط خط يمتد إلى أحد الموانىء المصرية حيث يقام معمل للتكرير ، وإذا قدرنا أن ما ينقله ذلك الفرع حوالى أربعة ملايين سنوياً فسوف يعود على البلاد من نقل وتكرير تلك الكمية الفوائد الآتية : —

(ا) تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين فى مد خطوط الانابيب وصيانتها وإدارتها فى داخل الحدود المصرية .

(ب) الاستفادة بحوالى مليون جنيه سنوياً أجور عمال ومرتبات فقط على أساس تكاليف التكرير فى الوقت الحاضر أو بحوالى نصف مليون جنيه سنوياً على أساس تكاليف التكرير فى الاوقات العادية ، وفى ذلك أكبر مساعد على حل مشاكل البطالة وإيجاد عمل للكثير من خريجى المدارس الفنية والصناعية فى معامل التكرير .

(ج) زيادة الإيرادات الجمركية من جراء استيراد معدات التكرير وما لا يمكن صنعه محليا من المواد والادوات المستعملة في التكرير . ومن جراء تصدير حوالى ثلاثة ملايين طن من المنتجات البترولية المكررة الفائضة عن حاجة البلاد .

(د) انتعاش الصناعات المحلية المتصلة بتكرير البترول .

(هـ) ضمان تموين البلاد بجميع حاجاتها من منتجات البترول بأسعار معتدلة وتشجيع إنشاء صناعات محلية ومحطات القوى مما قد تكون ندرة الوقود أو غلو أسعاره سببا فى عدم الشروع فيها .

٣ — تستورد شركات البترول فى الوقت الحاضر المواد البترولية من إيران والبحرين ومن حيفا كما تنتج محليا جزءاً من هذه المواد ، ويقضى نظام التسعير الجبرى بأن يدفع الجمهور سعرا لهذه المنتجات أساسه المتوسط الحقيقى لتكاليف المستورد من مختلف الأقطار والمنتج محليا — كما يقضى أيضاً نظام التسعير الجبرى بتعويض الشركات المستوردة عن خسارتها من جراء بيع منتجاتها بهذا المتوسط الذى هو أقل من تكاليف الاستيراد .

أما فى الأوقات العادية أو بعد انتهاء نظام التسعير الجبرى فستعود الحال إلى المنافسة بين شركات تشترى منتجاتها من مواطن بعيدة كإيران وأمريكا وتدفع فى شرائها أسعاراً عالية ؛ وأخرى تتمتع بميزة الإنتاج المحلي أو الشراء من مواطن قريبة كحيفا مثلا وبذلك تكون تكاليف منتجاتها معتدلة ، وهذه حالة لا تستقيم معها المنافسة المشروعة وقد تؤدى إلى إرغام الشركات التى تشترى منتجاتها من المواطن البعيدة إلى الخروج من السوق وهو مالا صالح للجمهور فيه .

أما إذا تم مشروع مد فرع من خطوط أنابيب البترول العربى إلى أحد الموانىء المصرية فإن جميع الشركات يمكنها شراء كل ما يلزم لها من منتجات بأسعار متقاربة وبذلك تستمر المنافسة المشروعة مع ما يتبعها من فوائد للشركات وللجمهور .

ولهذه الفوائد الجمة تقترح الوزارة :

أولا — أن تقوم الحكومة المصرية من جانبها بالسعى بالطرق الدبلوماسية لدى المملكة العربية السعودية فى ترخيصها بهذه الأنابيب أن تمتد خطوطها إلى أحد الموانىء المصرية وأن يقترن بهذا مسعى آخر لدى الحكومة الأمريكية عن طريق المفوضية المصرية فى وشنطن .

ثانياً — أن تسهل الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لإعطاء حق مرور الأنابيب بالأراضى المصرية وإجراءات للترخيص بإقامة معامل التكرير المتصلة بها .

ثالثا — أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الاستيراد إلى القطر للمهمات والعدد والآلات التى تلزم لمد خطوط الأنابيب ولتكرير البترول .

رابعا — أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الإقامة للفنيين الأمريكيين الذين يقضى العمل استيفادهم لتنفيذ المشروع .

هذا مافكرت فيه الحكومة المصرية ، ولكن المحاولة لم تؤد إلى نتيجة إيجابية .

الفصل الخامس

الموصل بين انجلترا وفرنسا

الاطماع الاستعمارية

الحرب الاستعمارية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨)

فى صيف عام ١٩١٤ وقعت الكارثة الكبرى التى تنبأ بها واستعد لها الساسة والقادة ، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية ، فنشبت الحرب بين دول الوسط من جهة ودول الوفاق الثلاثى من جهة أخرى ، ذلك لأن التنافس بين المجموعات الرأسمالية الاستعمارية وصل إلى غايته ، وآن للاطماع المكبوتة أن تنفجر ، وأن يكون لانفجارها ذلك الدوى البالغ القوة . بدأ الصراع الشنيع الذى ما لبث أن أكتسب الطابع العالمى لأول مرة فى تاريخ المجتمع الإنسانى . وفى هذه الحرب استخدمت أحدث الأساليب فى القتال والتدمير والفتك ، من بوارج وطرادات ومدمرات تسبح فوق سطح البحر والمحيط ، وغواصات تشق سبيلها تحت سطح الماء لتصطاد فرائسها ، وطائرات تعلو فى طبقات الجو العليا ثم تنقض على أهدافها فى بلاد العدو وتنشر الموت وتشيع الخراب ، ودبابات تزحف إلى الأمام متغلبة على العقبات وخطوط الدفاع ، وسيارات تنقل الجند والمؤمن وعتاد الحرب إلى ميادين القتال ، ومدافع تدك الحصون وتحصد الأرواح ـ هذه الأدوات المدمرة جميعها كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وتتعطل عن أداء مهمتها إذا لم تتوافر لها حاجتها منه ولهذا عظمت أهمية هذه المادة إلى حد بالغ ، واشتد التسابق بين الخصوم ، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام ويعجل بهزيمته ، ولهذا وجه القواد الألمان والنمسويون عملياتهم الحربية صوب غاليسيا وآبار رومانيا ، وانقض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذى الأهمية الحيوية لروسيا ، وعمل

الأنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكريره وأنابيب نقله فى بلاد فارس من اعتداء قد تقوم به الجيوش العثمانية ، ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتسلطوا على منابع الوصل الغنية على ما قدر الفنيون والخبراء وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية . وفى خلال الحرب وبسبب التقدم فى فنونها على ما أوضحنا اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة .

فمثلا زاد عدد السفن التى تسير بالزيت بحيث أنه فى ختام الحرب كان نحو ٤٨٪ من سفن البحرية البريطانية تستخدم هذه القوة ، وبلغ ماخص البحرية البريطانية من واردات انجلترا من البترول مايقرب من ٩١٪ ، وعظم اعتماد الجيوش البرية على الزيت المعدنى هذا بحيث قدر ما كانت الجيوش الإنجليزية والفرنسية تستهلكه فى الشهر الواحد بما مبلغه ٥٨٠٠٠ من الأطنان . هكذا ثبتت دعائم إمبراطورية البترول وسيادته فى الأغراض العسكرية . وأصبح من المسائل التى تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إما لإغراض الصناعة والنقل فى السلم ، وإما استعداداً لحرب كان لابد من أن يستعر أوارها بعد عهد قصير أو طويل .

انجلترا وزيت البترول

لكى ينسق الحلفاء جهودهم بشأن ضمان موارد البترول اتخذوا إجراءات مختلفة منها انشاء هيئة اسمها Inter-Allied Petroleum Conference

ومما يدل على هذا الإتجاه استبقاء الحكومة البريطانية لكثير من الهيئات ذات الاتصال بالبترول والتى كانت قد أنشأتها خلال الحرب . فمثلا انتقل إلى الأميرالية لورد لونج وكان رئيس المجلس التنفيذى للبترول أثناء الحرب ، وأصبح كادمان مديراً فى منشأة جديدة تدعى لجنة سياسة البترول الامبراطورية . (Petroleum Imperial Policy Committee) وكانت شركة رويال دتش فى أوائل سنة ١٩١٥ ترى أنها لاتلقى الحماية الكافية من الحكومة الهولندية ، فما كان

من مديرها ديتردنج إلا أن نقل مركزه الرئيسى إلى لندن وأقام بانجلترا ووضع الشركة ومواردها تحت تصرف هـذه الدولة التى عملت بدورها على السيطرة عليها تدريجاً . وأخيراً استولت على عدد كبير من أسهمها فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ . وهذه الشركة تعـد اليوم مؤسسة بريطانية نظراً لغلبة المصالح ورؤوس الاموال البريطانية فيها .

الاتفاقات السرية بصدد الشرق الاوسط أثناء الحرب الاستعمارية الاولى

فى الوقت الذى أعلنت فيه انجلترا أنها تحارب ألمانيا دفاعا عن المواثيق والمعاهدات وفى الوقت الذي ملأ الحلفاء الجو صياحاً بأنهم يدافعون عن الديموقراطية وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وفى الوقت الذى وعد الإنجليز فيه العرب بمساعدتهم على الخلاص من الحـكم العثمانى — نقول فى هـذا الوقت عقد الحلفاء اتفاقات سرية يرمون من ورائها إلى اقتسام بلاد الشرق الأوسط وضمها إلى ممتلـكاتهم ولو كره أهلها ، ولو خالفوا تصريحاتهم ووعودهم ومواثيقهم . فيما إذن كانوا يحاربون ألمانيا؟ لانظن دفاعاً عن الحرية والحق والديموقراطية . حقاً لقد كانوا حلفاء على الإثم والعدوان بالنسبة إلى الأمم الصغيرة ، وحقا إنهم لينطبق عليهم قول الله سبحانه وتعالى « يقولون بألسنتهم ماليس فى قلوبهم » . وإنهم يقدمون الوعود بالأمس واليوم وفى الغد ، وهم يعلمون أنهم لـكاذبون . ولـكن الوزر الأكبر إنما يقع على من يخدع بدعايتهم ويسير فى ركابهم .

وإذن صحت عزيمة قرصان القرن العشرين على اقتسام ماليس ملـكا لهم ، وفيما يلى ماتمخضت عنه المباحثات التى دارت فى طى الخفاء :

(١) اتفاق فرنسا وروسيا (مارس سنة ١٩١٥) وبمقتضاه تعطى الاستانة للروسيا .

(٢) معاهدة Sazanov—Paleologue (أبريل ١٩١٦) وحددت الحدود بين نصيبى الروسيا وفرنسا فى آسيا .

(٣) اتفاق eSykes—Picot (مايو١٩١٦) بين انجلترا وفرنسا .

(٤) معاهدة لندن (أبريل ١٩١٥) بشأن إعطاء إقليم أضاليا لإيطاليا .

(٥) اتفاق St. dean de Maurienne (أغسطس١٩١٧) وفيه وعدت إيطاليا بأزمير وبقية الأراضى حسب الخريطة المرفقة بالاتفاق .

(٦) تفاهم كليمنصو ولويد جورج (ديسمبر ١٩١٨) على نقل الموصل إلى انجلترا ، ولكنه خلف نزاعا من حيث أن تكون الحدود شرق أو غرب نهر الدجلة .

الاتفاق الانجليزى الفرنسى

كان اتفاق سيكس — بيكو عبارة عن مذكرات تبادلتها الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وروسيا) وفيها اعتراف متبادل بنصيب كل طرف فى أملاك الامبراطورية العثمانية بعد تمزيق أوصالها إذا ما انتهت الحرب فى صالح الحلفاء . وقد تبودلت المذكرات الخاصة بفرنسا وانجلترا في لندن فى ٩ ، ١٦ مايو بين سير إدورد جراى وزير الخارجية البريطانية والمسيو بول كامبون السفير الفرنسى . وفيما يأتى أهم مانص عليه الاتفاق بين الدولتين المذكورتين .

١ — احتفاظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق .

٢ — يتكون نصيب انجلترا من مساحة تمتد من أقصى جنوب سوريا ثم إلى العراق حيث تنتشر على شكل مروحة لتشمل بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج الفارسى والمنطقة المخصصة لفرنسا . ويشمل النصيب كذلك ثغرى حيفا وعكا .

٣ — هناك جزء آخر يشمل جانبا من فلسطين الحالية احتفظ به لإقامة نظام دولى خاص فيه .

ومما له مغزى بالنسبة إلى المستقبل ماجاء فى المادة التاسعة من النص على عدم جواز تنازل أى من الطرفين عن حقوقه فى المنطقة المخصصة له لاية دولة ثالثة بغير موافقة الطرف الآخر . وهذا هو النص الإنجليزى للمادة .

It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue Area to any third Power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who, on their part, give the French Government a similar undertaking in respect of the Red Area.

وهناك أمر يستوقف النظر فى هـذا الاتفاق ، ونقصد به إدخال الموصل الغنية بآبار البترول فى دائرة النفوذ الفرنسى . ولعـل تعليل ذلك أن انجلترا بعد الهزيمة التى مى بها جيشها بقيادة تونشند عند كوت العمارة أرادت إغراء فرنسا على بذل مجهود صادق فى الشرق الأدنى فوعدتهـا بمنطقة واسعة منه ، ولـكن هـذا الأمل لم يتحقق بسبب تحرج موقف الفرنسيين فى الميـدان الأوربى وحاجتهم إلى تركيز جهودهم فيه لإيقاف الزحف الألمانى . وعلى هذا وقع فى الحقيقة عبء الحرب فى الميدان الأسيوى على عاتق انجلترا التى أدركت بعد أن لاحت طلائع الانتصار أن استبقاء الموصل فى حيازة منطقة انتدابها أمر لابد منه .

وبرغم التفاهم مع كليمنصو شجر النزاع بين الدولتين بشأن تحديد الحدود الشرقية لبلاد سوريا التى تقرر أن تكون انتدابا لفرنسا . لجأت انجلترا إلى أساليب الضغط فسحبت قواتها من سوريا آملة أن تنشب الفوضى ويعم الاضطراب فيزداد موقف فرنسا حرجا .

وفى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر السورى العام بدمشق ونادى باستقلال سوريا كدولة ذات سيادة يحكمها فيصل بصفته ملك دستورى وهو عمل اعتقدت فرنسا أنه تم بإيعاز من جارتها الغربية . ولم تقف متاعب الفرنسيين عند هذا الحد ، إذ اشتبكوا فى الحرب مع الـكماليين الذين أبوا الاعتراف بالانتـداب الفرنسى على كيليكيا وزحفت جموعهم على شمالى الشام . هكذا تحرج موقف الفرنسيين فى الشرق الأدنى ، ولـكن ما لبثت الأحوال أن تبدلت لصالحهم ، فأرسلوا القوات والنجدات وأخمدوا ثورات القبـائل فى سوريا . وأتاح تردد حكومة دمشق فى إعلان الحرب الفرصة للفرنسيين ، حتى إذا ما استتب لهم الأمر قليلا بادر الجنرال جورو بإرسال

إنذارنهائى فى ١٤ يوليوسنة ١٩٢٠ يتضمن مطالب لابد من تنفيذها فى ظرف أربعة أيام وأهم ما فيها قبول الانتداب الفرنسى . وبرغم أن فيصل قبل الإنذار فإن الفرنسيين زحفوا على دمشق ودخلوها بعد أن ارتكبوا فيها الكثير من أعمال القسوة والعنف .

وفى ٢٨ يولية طلبوا إلى فيصل أن يغادر البلاد ففعل وتوجه إلى حيفا ومن هناك أقلع إلى إيطاليا حيث أقام لغاية شهر ديسمبر ثم سافر إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية ، وهذا العمل الأخير زاد الفرنسيين اقتناعا بسوء نية وتدبير حلفائهم السابقين .

مناورة الفرنسيين :

ظلت الحرب قائمة بين فرنسا وتركيا ، ولكن الشعب الفرنسى كان قد مل القتال وطالب بإنهاء النزاع والاهتمام بأعمال الإنشاء والتعمير . وإذ رأى جورو الاتجاه فى صفوف الرأى العام ببلاده عول على أن ينهى الحرب ولكنه كان مصمما أن يثأر من الإنجليز الذين عدهم مسئولين عما لقيت فرنسا من متاعب فى منطقة انتدابها . ولهذا نراه يتساهل مع الأتراك بشأن كيليكيا ، ويسير خطوة انتقامية أخرى فيعرض عليهم الاستيلاء العاجل على منطقة البترول التى كانت موضع الخلاف بين دولتي الانتداب . إزاء هذه العروض وضعت الحرب أوزارها فى مارس سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يأملون بعملهم هذا أن ينالوا من تركيا امتيازاً باستغلال الزيت فى تلك المنطقة اعتماداً على أن جماعة مالية فرنسية سبق أن قدمت للدولة العثمانية قرضا قدره تسعون مليونا من الفرنكات وذلك فى صيف عام ١٩١٤ ، مقابل امتيازات معينة بشأن استثمار المعادن ومد الخطوط الحديدية فى تركيا الآسيوية .

استياء انجلترا من السياسة الفرنسية :

كانت المادة (٧) من اتفاق سان ريمو تنص على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥ ٪ من بترول الجزيرة بسعر الإنتاج مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنبوبة للزيت إلى أحد موانىء البحر الابيض المتوسط ، مع إعفائها ومصانعها التابعة لها وطلباتها من فرض أى رسوم عليها .

فلما تم التفاهم السالف الذكر مع تركيا حنق الإنجليز وهددوا بإلغاء ذلك الإتفاق بشأن الزيت إذا تمكنوا من نيل الامتيازات البترولية من تركيا ، وحجتهم فى ذلك أن فرنسا قد فقدت حقها بمجرد تنازلها عن المنطقة للأتراك بمحض إرادتهـا . ولما أسرع الكماليون باحتلال المنطقة ادعى الإنجليز أن هذا العمل يعد خرقا لنصوص هدنة مدروس .

لم يقف الإنجليز عند حد التمسك بالنصوص القانونيـة بل أثاروا اليونان التى أنزلت جنودها إلى بر آسيا الصغرى . غير أن معركة سقاريا وما تلاها حطمت قوى الجيش اليونانى ، وطارده الكماليون حتى أزمير ، وألقوا به فى البحر ، وبهذا انهارت السياسة الإنجليزية . وعبثا حاول لويد جورج أن يستثير النفوس . فامريكا قد امتلأت نفسها ارتيـابا من حلفائها الذين بدوا فى ثوبهم الحقيقى ، وفرنسا حانقة لما بدر من الإنجليز ، وروسـيا السوفيتية على علاقات طيبة مع تركيـا ، والشعب الإنجليزى قد سئم القتال بعد طول ما عاناه .

إزاء هذا الفشل الذى أصيب به ذلك السياسى الاستعمارى نراه يرفع استقالته ، وتخلفه وزارة جديدة برياسة بونارلو .

الأساليب الدبلوماسية :

لما أيقنت انجلترا إخفاق القوة والوعيد لجأت إلى الأساليب الدبلوماسية . فبعد أن نودى بفيصل ملكا على العراق قام العراقيون يطالبون بمنطقة الموصل بأكملها لأنهـا كانت على مدى العصور جزءاً من وطنهم ثم دخلت قواتهم المنطقـة التى هى موضع النزاع ووضعت اليـد عليها ، وفى ظل هذه الأحوال بدأت المفاوضات مع الأتراك ، والتى انتهت بتوقيع معاهدة لوزان فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ .